

تقرير حول الحالة البيئية بإقليم شفشاون





تقرير حول الحالة البيئية بإقليم شفشاون

2019

عبد الإله التازي
أحمد أشنان
عادل عزوzi نحال
مفضل المرزكيني
محمد العياش

المساهمين في إنجاز هذا التقرير

جمعية الحماة البيضاء لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب.
جمعية التنمية المحلية - ADL - المغرب
الجمعية المغربية للمدن الإيكولوجية AMEV
جمعية بنى ف Glover للرياضة والثقافة
جمعية زرباب للفضولة والشباب
جمعية الحاج احمد العسلاني للبيئة والتنمية والثقافات
جمعية المجلس النسائي المحلي
جمعية أبواء وأمهات وأولياء أمور للثانوية الاعدادية قاع اسراس
تعاونية تجسيس المصيد البحري التقليدي باشمعالة
جمعية دعم المرأة القرورية
جمعية بنى زيد للبيئة والتنمية الفلاحية
جمعية أحباب اشمساعة للتنمية
جمعية أصدقاء البيئة والتنمية والرياضة بفيفي
جمعية اقشور للتنمية والبيئة
جمعية الامل للتنمية المحلية بدواار الحومار
جمعية مرسدار الجبهة
جمعية الصفيحة للتنمية والبيئة
جمعية تنفافية للبيئة والتنمية
جمعية باب تازة للتربية والتخييم
جمعية الافق للتربية والتكوين سطحية
جمعية الجناح الأخضر
جمعية أزيلان للتنمية
جمعية باب الريف
جمعية بوجعاد للتنمية القروية والتعاون
جمعية أيادي شفشاون
جمعية ارباب المعاصر
جمعية شفشاون للإستغوار والأنشطة الجبلية
جمعية أحباب للفضولة والشباب
Brothers جمعية الانبعاث للبيئة والتنمية

المديرية الجهوية للمياه والغابات بتطوان
المديرية الإقليمية للمياه والغابات بشفشاون
إدارة المنتزه الوطني لتلسمطان
إدارة محطة التصفية بشفشاون
وكالة الحوض المائي اللوكوس تطوان
المكتب الوطني للماء الصالح للشرب
المديرية الإقليمية للصحة
المديرية الإقليمية للتربية الوطنية
المديرية الإقليمية للفلاحة
جماعة شفشاون
الجماعات الترابية ياقليم شفشاون

الصفحة	الموضوع
03	كلمة الجمعية
04	التقديم
05	منهجية التقرير
06	المرجعيات والمرتكزات
07	الرؤية الإستراتيجية
08	معطيات عن الإقليم
09	الموقع الجغرافي
10	المناخ
11	البنية الإدارية
12	الخدمات الأساسية بالإقليم
14	المؤهلات الفلاحية
15	محور الماء
16	الماء ملك عام يؤطر استغلاله قانون خاص
19	المصادر والموارد المائية بالإقليم
21	تبعنة الموارد المائية
23	أهم الإكراهات والمشاكل
25	برنامج الحماية من الفياضانات
26	التطهير السائل
27	نتائج الرصد الميداني
32	توصيات واقتراحات
36	محور الغابة
37	تقديم
38	الغابة في المواقف الدولية والوطنية
40	القطاع الغابوي ياقليم شفشاون
42	إشكالات القطاع الغابوي بالإقليم
44	نتائج الرصد الميداني
50	توصيات
53	محور الساحل
54	تقديم
55	مؤهلات طبيعية وجغرافية مهمة
56	المؤهلات الديموغرافية
57	البنيات التحتية للصيد بالإقليم
60	إكراهات الساحل
61	نتائج الرصد الميداني
65	توصيات
69	محور النفايات
70	تقديم
71	المخطط الوطني لتدبير النفايات الصلبة
72	الوضعية الراهنة لتدبير النفايات الصلبة وإشكالاتها بالإقليم
77	نتائج الرصد الميداني
83	تحليل التدبير الحالي للنفايات الصلبة
84	خلاصات
85	توصيات
87	مراجع

كلمة الجمعية :

لقد تم إنجاز هذا التقرير البيئي الإقليمي لشفشاون من طرف جمعية تلاسمطان للبيئة والتنمية للوقوف على الحالة الراهنة التي تعيشها المتخصوصات البيئية وعلى بعض الفروقات والتجاوزات والأعمال التي تضر بالأوساط الطبيعية وتعرقل تصورها، وقد معينا إلى اعتماد مقاربة تشاركية أدمجت شبكة من الجمعيات المحلية (قروية وحضرية) تهتم بالبيئة والتنمية والجماعات المحلية والإدارات المعنية.

كما تم إحداث مرصد بيئي إقليمي يضم مجموعة من الفاعلين الإقليميين مسؤول لهم بناء وعي مجتمعي يجعل البيئة والتنمية عنصرين أساسين داخل كل مشروع أو مخطط تنموي. ولذا كان إقليم شفشاون يعتبر وسماً ببيئاً بامتياز فقد وجّب جعل البيئة في خضم كل تنمية وذلك عبر:

- تشمين المجالات الغابوية والحفاظ عليها وتنميتها؛
- ترشيد الموارد المائية، تعبيتها وعدم تلوينها؛
- تدبير معقل النفايات والبحث عن سبل تشميدها؛
- تفعيل كل المخلفات والقوانين المرتبطة بالساحل والمنوض به؛
- الخروج من وضع التفرج والعتاب إلى وضع الفعل البناء؛
- السعي لأن يصبح الشأن البيئي أفقياً سوء بالنسبة للإدارة أو المنتسب أو الفاعل الجمعوي في أفق تحويله إلى شأن عام.

بهذا، وبه فقه يصير المكل على علم بالأخطار البيئية المحدقة بالإقليم، ومعينا بالبحث الجماعي عن الحلول الممكنة لتجاوزها من أجل وعم الساكنة وكذا جعل البيئة محور كل تنمية مستدامة.

عبد الله التازري
رئيس الجمعية

تقديم:

تعتبر الأزمة المناخية العالمية من أخطر التهديدات البيئية التي يشهدها العالم اليوم، ويتفق أغلب الأخصائيين والعلماء حول العلاقة بين هذه الأزمة والأنشطة البشرية.

كما يتفق هؤلاء العلماء أيضاً على خطورة الوضع البيئي لعالمنا وعلى ضرورة المحافظة على درجة حرارة الكره الأرضية التي ترتفع نتيجة تكاثف الاحتباس الحراري في الفضاء.

وفيما يخص المغرب، فقد تنبأ دراسات حديثة MAGIC / SCENGEN حول تأثير التغيرات المناخية في المغرب على ارتفاع مستوى البحر إلى حدود 15,6 سم بحلول سنة 2020، وفي ارتفاع درجة الحرارة بين 0,7 ودرجة واحدة في سنة 2020.

أما فيما يخص النقص الملحوظ في التساقطات المطرية، فقد يصل إلى 7 % بجهة طنجة - تطوان - الحسيمة بحدود 2020 و 40 % سنة 2080.

كما سترى المناطق الساحلية الشمالية لجهتنا على غرار الساحل المغربي، تناقصاً في الأنشطة الزراعية نتيجة الاستهلاك المفرط للفرشة المائية وارتفاع نسبة الملوحة.

90 % من المياه المستعملة بالمغرب تصرف دون معالجة منها 52 % تلقى في البحر (370 مليون متر مكعب من المياه المستعملة بال المجال الحضري و 940 مليون متر مكعب من المياه الصناعية).

أما فيما يخص تدهور الموارد الطبيعية والتنوع البيئي، فهناك أزيد من 1670 نوعاً من النباتات وأكثر من 610 نوعاً حيوانياً مهددة بالإنقراض (حسب تقرير كتابة الدولة المكلفة بالبيئة).

على مستوى إقليم شفشاون، تتعرض الموارد الطبيعية، بكل من المنتزه الوطني لتلسمطان ومشروع المنتزه الطبيعي لبوهاشم إلى عدة سلوكات عشوائية ولا مسؤولة، تتمثل في ارتفاع نسبة الحرائق الغابوية، تحويل المجال الغابوي إلى أراضي زراعية للقنبل الهندي مع استيراد أنواع جديدة مهجنة ومستزرفة للثروات المائية، الترامي على الملك الغابوي في ظل تعقد عمليات إنجاز ومتتابعة عملية التحديد وتعرض الوحش، خاصة الأنواع النادرة منه، لتهديد الإنقراض نتيجة الصيد العشوائي (قرد ماكو - النسر الملكي ...).

وعياً هنا داخل جمعية تلسمطان للبيئة والتنمية بأهمية الموارد الطبيعية التي يزخر بها الإقليم، و إدراكاً هنا لوضعية التراجع التي تعرفها تلك الموارد الطبيعية وأخذًا بالإعتبار المسؤولية المشتركة لجميع الفاعلين بالقطاع البيئي للحفاظ عليه وتشمينه من خلال حكامة بيئية جيدة، ترى جمعية تلسمطان للبيئة والتنمية أنه آن الأوان لإنتاج آليات جديدة تعبر عن رؤية مستدامة لتدبير الموارد الطبيعية بالإقليم.

و للمساهمة في حل بعض المشاكل البيئية بالإقليم أو التخفيف من درجة حدتها، اعتمدت جمعية تلسمطان للبيئة والتنمية في إطار برنامج "سياسات ترابية دائمة ... مجتمع مدنى موازى" الذي تتجزء جمعية الحمامات البيضاء لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب على مستوى الجهة والذي ساهمت فيه جمعيتنا في شقه البيئي تحت شعار "حكامة بيئية من أجل تنمية مستدامة"، باعتماد مقاربة تشاركية مع باقي الفاعلين بالإقليم: جمعيات، تعاونيات، إدارات المصالح الخارجية والمنتخبون من خلال تنظيم لقاءات تشاورية وخرجات هيدانية للرصد، اسفرت عن النتائج التالية:

● إصدار تقرير بيئي لإقليم شفشاون؛

● تأسيس مرصد بيئي إقليمي والذي من مهامه:

● رصد و تتبع وتقييم حالة المجال البيئي بكل مكوناته؛

● المساهمة في التعريف بالمؤهلات البيئية بإقليم شفشاون؛

● الترافع حول قضايا بيئية بالإقليم؛

● تأهيل وتشمين وتنمية المجال البيئي؛

● نشر الثقافة والتربية البيئية وأهداف التنمية المستدامة؛

● المساهمة في تزيل وتفعيل توصيات ونتائج ملتقيات الأطراف؛

● مواكبة الدینامیکات المحلیة والجهویة والوطنیة والدولیة المتعلقة بالتغيرات المناخیة والتنمية المستدامة؛ دعم قدرات جمعیات المجتمع المدنی، والمؤسسات المنتخبة بالإقليم (الجماعات الترابیة) لتضمین القضايا

● البيئیة فی مخططاتها الجماعیة؛

● تشجیع الدراسة والبحث العلمی فی مجال البيئة.

منهجية التقرير :

اشتغلنا في هذا التقرير البيئي على المحاور البيئية الأساسية التي تعني المجال في إقليم شفشاون وتميزه، وهو ما دفعنا إلى تقسيمه على أربع محاور كبرى كل واحد منها يختص بموضوع محدد؛ والمحور تلك هي : محور الماء، محور الغابة، محور الساحل ومحور النفايات.

وقد تم تبني نفس الخطوات المنهجية بالنسبة للمحاور الأربع إذ حاولنا الجمع فيها بين المقاربة النظرية لموضوع المحور من خلال إيراد معطيات إحصائية وقانونية حوله ثم حصره ب مجال إقليم شفشاون؛ وقد كان من المفيد تنوع المقاربات وأدبيات إنجاز التقرير إن ذلك يسمح بتوضيع الرؤية والإستماع للأراء المختلفة النابعة من الميدان، سواء آراء المختصين والمهنيين أو آراء الساكنة والمنتخبين والمجتمع المدني.

وقد توزعت المقاربات المعتمدة في إعداد هذا التقرير بين خرجات الرصد الميداني واللقاءات بالمسؤولين الإقليميين الذين يمثلون الإدارات التي لها علاقة بموضوعات التقرير إلى جانب مجموعة من اللقاءات بال منتخبين من جماعات متعددة بالمجال التربوي لإقليم شفشاون؛ أضف إلى ذلك اللقاءات بجمعيات المجتمع المدني المعنية بموضوع البيئة. وموازاة مع ذلك قامت الجمعية بتنظيم لقاءات تكوينية استفاد منها الفاعلون الجماعيون والمنتخبون وممثلو الإدارات.

وفيما يلي عرض موجز بأهم الآليات التي تم اعتمادها في إنجاز هذا التقرير :

آلية الرصد الميداني :

1

ومن خلالها تمكنت فرق الرصد من الوقوف الميداني على مجموعة من مظاهر التراجع التي تمس المجال البيئي بعدة مواقع تشمل محمى المجال التربوي للإقليم؛ وقد بلغ مجموع الخرجات ثمانية توزعت على جماعات تربوية مختلفة بالإقليم، كما تم، في الان نفسه، التواصل مع منتخبين تلك الجماعات والفاعلين الجمعويين المعنيين بالشأن البيئي بها. وهي جلسات للإستماع للفاعل المحلي وكذا وضعه في سياق التقرير.

آلية اللقاءات :

2

اللقاءات بالإدارات: الغاية من هذه اللقاءات التواصلية مع ممثلي الإدارات المرتبطة بالبيئة وقضائهاها أو الوصية على قطاع من القطاعات ذات الصلة بموضوعات التقرير هو مد الجسور بين الإدارة والفاعل الجمعوي والتأسيس لجة الثقة المتبدلة بينهما إضافة إلى الاستماع لوجهة النظر الرسمية والمؤسساتية حول عدة موضوعات وقضايا؛ وقد تم عقد ست لقاءات شملت إدارة المياه والغابات وهاربة التصرّف وإدارة المنتزه الوطني تلسمطان، إدارة حوض اللوكوس، المديرية الإقليمية للمكتب الوطني للماء الصالح للشرب وإدارة محطة تصفية المياه. نتج عنها الإطلاع على مجموعة من المعطيات الإحصائية والتوثيقية لكل قطاع والوقوف على منجزات القطاع وإكراهاته .

الجماعات التربوية: إن الجماعات التربوية تلعب دوراً ريادياً في تحقيق الرؤى والبرامج البيئية التي تقتربها الإدارات المركزية، وهي شريك أساسى في كل المراحل من الإقتراح إلى التنزيل؛ لهذا كان لابد من التواصل معها وإشراكها في مسار إعداد التقرير.

جمعيات المجتمع المدني: لا شك أن الفاعل المدني داعمة أساسية في النهوض بالمجال البيئي، وتحقيقاً لهذه الغاية تم عقد لقاءين موسعين مع جمعيات المجتمع المدني العاملة في مجال البيئة بالإقليم وذلك بغية تحقيق هدفين أساسيين :

- ❖ الاستماع لهؤلاء الفاعلين باعتبارهم راصدين ميدانيين لمشاكل المجال عن قرب؛
- ❖ التفاعل مع الإقتراحات والتوصيات الصادرة عنهم للنهوض بالبيئة ولتنزيل فكرة المرصد البيئي الإقليمي .

آلية البحث والتوثيق :

3

لقد اقتضى إعداد التقرير الرجوع إلى عدة وثائق ومراجعة حول موضوعات البيئة وقضائهاها ، عالميا ، جهويًا ومحلياً وذلك لتحصيل المعطيات أو تدقيق أخرى والاستفادة من التجارب المتنوعة والمتعددة .

المراجعات والمرتكزات :

- دستور المملكة 2011 الذي يضمن لكل مواطن الحق في بيئة سلية وفي تنمية مستدامة. والذي أعطى للمجتمع المدني دوراً طلائعاً في بلورة وتتبع السياسات الحكومية على المستوى المركزي والم المحلي.
- التوجيهات الملكية السامية في مجال حماية البيئة والتنمية المستدامة والتي توجت بإعداد الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة.
- البرنامج الحكومي الذي يسعى إلى تفعيل الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة وكذا بلورة وتسريع تنفيذ برامج التأهيل البيئي بالأساس في مجال التطهير السائل، تدبير النفايات الصلبة والصناعية، مكافحة التلوث بجميع أنواعه، وتدعم الـسياسة الوطنية في مواجهة التغير المناخي بتنسيق مع مختلف الفاعلين المعنيين.
- الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة التي تستهدف إدماج بعد الإستدامة في مختلف السياسات والمخططات والبرامج التنموية.
- التزامات كتابة الدولة المكلفة بالتنمية المستدامة بخصوص تنفيذ مقتضيات القانون الإطار بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة وتنسيق وتغزيل الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة وتسريع وثيرة تنفيذ برامج التأهيل البيئي.



الرؤية الإستراتيجية لكتابة الدولة المكلفة بالتنمية المستدامة في أفق 2030

ترتكز على ثمانية (8) توجيهات :

- تعزيز حماية البيئة وتحسين إطار عيش المواطنين والمواطنين؛
- تشجيع الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر؛
- ترسیخ المحكمة البيئية والبيئة المستدامة؛
- تقوية أجهزة الرصد واليقظة والوقاية والتوقعات المستقبلية والتخطيط في مجال البيئة والتنمية المستدامة؛
- تعزيز الفاعلين السياسيين وتعزيز مبادئ التنمية المستدامة في إطار مقاربة تشاركية متكافئة بين المرأة والرجل؛
- السهر على تنفيذ السياسة الوطنية في مجال محاربة التغير المناخي؛
- السهر على تنفيذ السياسة الوطنية في مجال المحافظة على التنوع البيولوجي وتنميته؛
- تعزيز تنظيم ونجاعة تدبير كتابة الدولة على المستويين الوطني والترابي في إطار مقاربة تأخذ بعين الاعتبار التكافؤ بين المرأة والرجل.



معطيات عامة عن الإقليم

معطيات عامة عن الإقليم



إقليم الفحص أنجرة
عمالة طنجة أصيلة

عمالة المضيق الفنيدق

إقليم تطوان

إقليم العرائش

إقليم وزان

إقليم شفشاون

الموقع الجغرافي :

البحر الأبيض المتوسط

يقع إقليم شفشاون في الشمال الغربي للمغرب على مستوى سلسلة جبال الريف، يحده شمالاً البحر الأبيض المتوسط على طول 120 كيلومتراً، جنوباً عمالة تاونات ووزان، شرقاً عمالة الحسيمة وغرباً عمالة تطوان والعرائش.

كما يتميز ببنية جيولوجية حديثة ذات صخور كلسية، جيرية وصلصالية ذات مسالك وتضاريس جبلية وعرة.

الجبال ياقليم شفشاون :
الإقليم يتميز بعدة مرتفعات جبلية وهي :

- ✿ جبل لقرع بباب تازة الذي يصل علوه إلى 2159 م;
- ✿ جبل تيسوكا بباب تازة 2122 م;
- ✿ جبل تزرين بباب برد الذي يصل علوه إلى 2106 م.

جبل لقرع 2159 متر

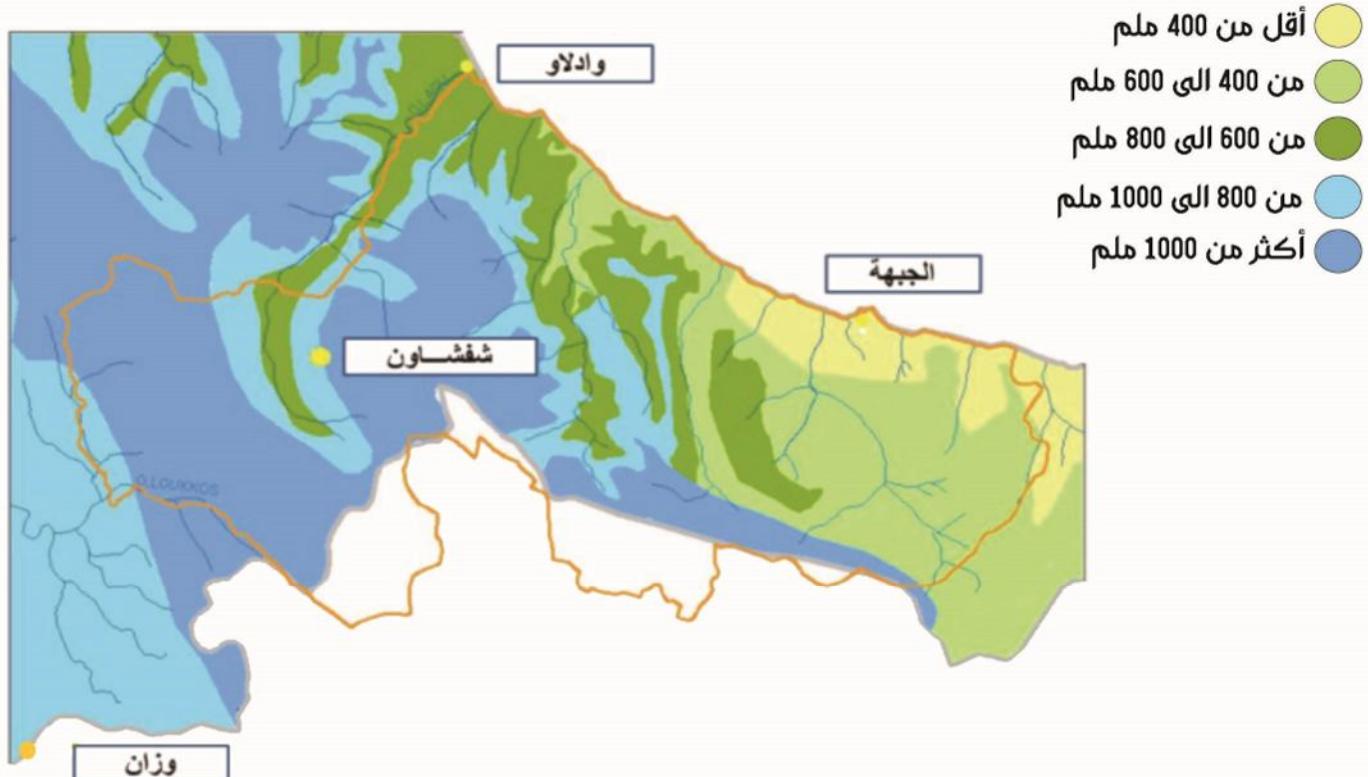
معطيات عامة عن الإقليم



المناخ :

إقليم شفشاون يتميز بثلاثة أنواع من المناخ :

- 1- **مناخ متوسطي:** المنطقة الجبلية التي تتميز بمناخ ماطر وبارد في الشتاء ورطب في الصيف مع تساقطات هطيرية مهمة تتراوح ما بين 800 و 1400 ميليمتر في السنة مع تساقطات ثلجية مهمة.
- 2- **مناخ شبه جاف:** والذي يميز المناطق الشاطئية مع تساقطات تتراوح ما بين 300 و 400 ميليمتر في السنة.
- 3- **مناخ رطب وجاف:** في الصيف وهو المهيمن في المناطق الجنوبية للإقليم مع تساقطات هطيرية تتراوح ما بين 900 و 1200 ميليمتر.



متوسط التساقطات السنوية بالإقليم : 900 ملم تختلف حسب المناطق المناخية الثلاثة السالفة الذكر



ويتميز نظام التساقطات بالإقليم بعدم انتظامه من سنة لأخرى ومن شهر لأخر، بحيث تتركز هذه التساقطات خاصة بين شهري دجنبر وأبريل من السنة، وبالنسبة للتساقطات الثلجية في المناطق التي يفوق ارتفاعها 1500 متر والتي قد تدوم مدتها في المتوسط من 5 إلى 10 أيام، وقد تتعدي ذلك حيث تسود عوامل مناخية أخرى مناسبة، ويحتل إقليم شفشاون قلب الحوض المائي للوكوس ويغطي % 80 من مساحته وهو ذو تكوينات جيولوجية ذات نفادية ضعيفة.

معطيات عامة عن الإقليم



البنية الإدارية :



شفشاون

هو إقليم قروي يامتياز عدد سكانه 477901 نسمة، حيث يضم 28 جماعة ترابية (يتواجد بها 965 دوار) منها جماعة حضيرية واحدة بها ثلاثة مقاطعات وباسوية، وهو مقسم إلى خمس دواوير (باب برد، باب تازة، بو احمد، الجبهة، بني احمد) و13 قيادة. وتمثل نسبة الساكنة القروية 87.5 في المائة من مجموع ساكنة الإقليم.

معطيات عامة عن الإقليم



الصحة

الخدمات الأساسية بالإقليم :

البنيات الاستشفائية بالإقليم تضم 51 وحدة صحية : 15 مركز صحي جماعاتي، 12 المركز جماعاتي يضم دار الولادة، 23 مستوصف قروي ومستشفى إقليمي واحد. هذه البنيات 3 منها حضرية والباقي قروية.

المستشفيات

العدد	المستشفى
عدد الأسرة	
01	المستشفى الإقليمي
01	مركز تصفية الكلى
139	
25	

الوحدات الإستعجالية الطبية (UMH)

الوحدة	العدد	أسرة المستعجلات	أسرة الاتعاش
(أساسية) (UMH)	01	06	06
(كاملة) (UMH)	0	0	0
(متخصصة) (UMH)	0	0	0

الموارد البشرية الطبية

طبيب عام	طبيب مختص	طبيب أسنان	الحصري	المجموع
14	38	02	22	36
			03	41
			01	03

تغطية عدد الأطباء في القطاع العام بالنسبة للمواطنين

إقليم شرقاً	المعدل المحلي
طبيب لكل 5973 مواطن	طبيب لكل 10.000 مواطن 1.7
المعدل الوطني	
طبيب لكل 10.000 مواطن 7.3	طبيب لكل 10.000 مواطن
المعدل العالمي	
طبيب لكل 10.000 مواطن 13	طبيب لكل 10.000 مواطن

تغطية عدد المرضى بالنسبة للمواطنين :

إقليم شرقاً	المعدل المحلي
ممرض واحد لكل 1609 مواطن	ممرض لكل 10.000 مواطن 6.2
المعدل الوطني	
ممرض واحد لكل 10.000 مواطن 9.2	ممرض لكل 10.000 مواطن
المعدل العالمي	
ممرض واحد لكل 10.000 مواطن (فرنسا) 80	ممرض لكل 10.000 مواطن

معطيات عامة عن الإقليم



الصحة

الخدمات الأساسية بالإقليم :

تغطية عدد الأسرة بالنسبة للمواطنين

المعدل	عدد الأسرة لكل مواطن بالإقليم
معدل 3 أسرة لكل 10.000 مواطن	سرير لكل 3438 مواطن

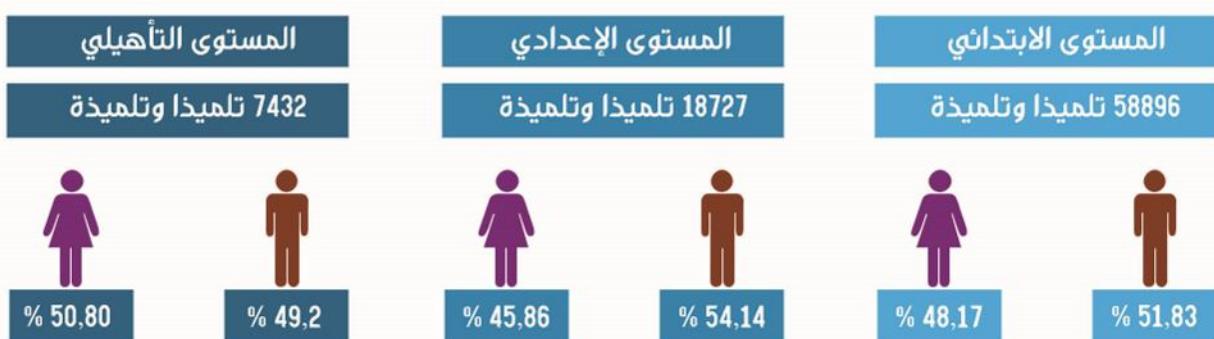
المشكل الأساسي الذي يعاني منه الإقليم هو قلة الموارد البشرية وعدم استقرارها لأنها تعتبر الإقليم كمحطة عبور. كذلك قلة التجهيزات الأساسية.

التعليم

الخدمات الأساسية بالإقليم :

أ - عدد التلاميذ بالإقليم:

يقدر العدد الإجمالي للمنتمدرسين بـ : 85055 تلميذاً وتلميذة تمثل نسبة الذكور منهم 53,23 % ونسبة الإناث 46,77 % وهي موزعة حسب المستويات الدراسية كما يلي:



ب- البنية التحتية وال Capacities البشرية:

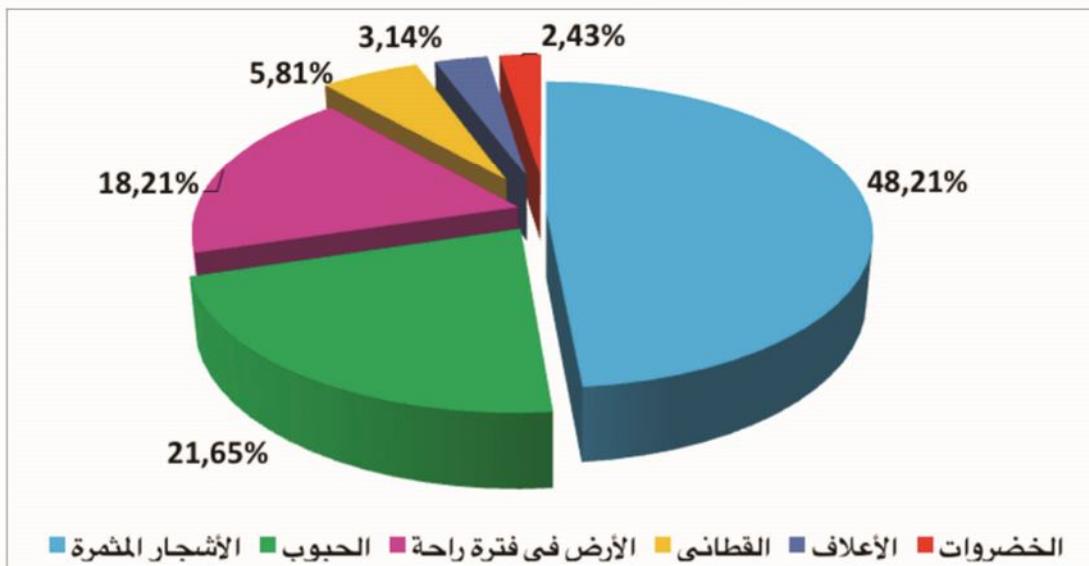
يقدر عدد اطر التدريس بالإقليم بـ 3964 حيث عرف هذا العدد زيادة تقدر بـ 7,22 % مقارنة بسنة 2019، اما فيما يخص المؤسسات التعليمية فعددها بالإقليم يبلغ 188 مؤسسة.

معطيات عامة عن الإقليم



المؤهلات الفلاحية :

تختلف وتتنوع المساحات المزروعة بالإقليم كما يأتي :



مستوى الإنتاجية		
المردودية (بالقططار)	المساحة بالهكتار	النوع
9.1 قنطار / الهكتار	23.100	الحبوب
6.6 قنطار / الهكتار	6.200	القطاني
1.4 طن / الهكتار	35.000	الزيتون

A photograph of a waterfall in a lush, green environment. The waterfall flows from a rocky overhang into a dark, shallow pool at the bottom. The surrounding rocks are covered in moss and vegetation.

محور الماء

ا - الماء ملك عام يؤطر استغلاله قانون خاص:

أ - القانون المنظم لاستغلال الموارد المائية:

يعتبر الماء من أهم الموارد الأساسية التي يرتكز عليها النشاط الإنساني ويشكل عمق التنمية المستدامة، وفي ظل اتجاه دول العالم إلى مكنته وانتشار وسائل التصنيع الحديثة عرف هذا المورد استنفافاً حاداً، لذلك كانت الضرورة ملحة لسن تشريعات لحفظه وضمان استدامته.

المغرب بدوره لم يكن بعيداً عن هذا الأمر، حيث عمد منذ عهد الحماية الفرنسية، من خلال ظهير الأملك العمومية، إلى اعتبار الثروة المائية بكل أشكالها من الأملك العمومية للدولة التي لا يمكن أن تكون محل تملك خاص، باستثناء إذا ما اكتسبت عليها حقوق قانونية.

ومنذ ذلك الوقت تم تأطير الماء من خلال مجموعة من النصوص القانونية المتفرقة، ليتم سنة 1995 تجميعها وتحسينها لتلاءم ومتطلبات العصر الحالي، وذلك من خلال القانون رقم 10-95 المتعلق بالماء.

أما في ظل دستور 2011، وفي سياق المقاربة العالمية التي باتت تتسم بدسترة البعد البيئي باعتباره حقاً مكتسباً ضمن حقوق الجيل الثالث، تم التنصيص من خلال الفصل 31 على أنه : " تعمل الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية على تعبئة كل الوسائل المتاحة لتسخير حصول المواطنات والمواطنين، على قدم المساواة، على الماء والعيش في بيئه سليمة " على إثره جاء قانون المياه الجديد في غشت 2016 تحت رقم 15 . 36 .

تجدر الإشارة إلى أن قانون الماء رقم 15 . 36 يتضمن مائة وثلاثة وستين مادة موزعة على إحدى عشر باباً، تضمن تحقيق ثلاثة أهداف كبرى:

- ضمان التقاضية المخططات الوطنية والتربية الramie إلى تحقيق تدبير معقلن وترشيد للموارد المائية.
 - التأسيس لوحدة ترابية تنفرد بتدبير الموارد المائية على مستوى كل مجال ترابي محدد.
 - حماية وتنمية الموارد المائية باعتبارها تدرج ضمن الأملك العامة للدولة، و وضع الأساس الزجرية والضبطية للحد من إتلافها.
- واما يميز قانون الماء الجديد رقم 15 . 36 عن سابقه رقم 59 . 10، من جهة، هو تبنيه المقاربة التشاركية في التدبير المائي، من خلال إدماجه لجميع الفعاليات، سواء منها التربوية أو المجتمعية للتدخل في تدبير المورد المائي ومن جهة أخرى احتضان سياسات وقوانين سابقة متعلقة بالماء.



ب - السياسات والقوانين والتشريعات واللوائح ذات الصلة بالمياه:

العام	السياسة/ القانون	معطيات
1969	قانون 1 69 25 قانون الاستثمار الزراعي	<ul style="list-style-type: none"> • المنتجات المائية الزراعية • طبيعة العلاقة مستخدمي المياه الزراعية (الحقوق والواجبات) • الهيكل المالي للاستثمار • أسس تسعير المياه للاستخدام الزراعي وشروط توزيع الري
1984	قانون 84 02 بشأن جمعيات مستخدمي المياه	<ul style="list-style-type: none"> • إنشاء جمعيات مستخدمي المياه الزراعية
1995	قانون 95 10	<ul style="list-style-type: none"> • التركيز على الإدارة المتكاملة للموارد المائية • الأدوات المالية بموجب مبدأ المستخدم يدفع/الملوث يدفع • القيمة الاقتصادية للمياه، مرتبطة بالتضامن الوطني والإقليمي • مبادئ إدارة مساجم الماء
1998	قانون 98 34	<ul style="list-style-type: none"> • التصریح بنقل المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص
1999	قانون 99 06 بشأن المنافسة وحرية الأسعار	<ul style="list-style-type: none"> • ينص على أن تغيرات تعريفة المياه والصرف الصحي تخضع لضوابط حتى منتصف عام 2006
2002	قانون 00 78	<ul style="list-style-type: none"> • يحكم تنظيم وتشغيل الحكومات المحلية، ويحدد مسؤولياتهم فيما يتعلق بإمدادات مياه الشرب والصرف الصحي ومعالجة مياه الصرف.
2005	برنامج الصرف الصحي الوطني	<ul style="list-style-type: none"> • تحسين الظروف المعيشية وحماية البيئة مع تحقيق معدل معالجة بنسبة ٥٦٠٪ للمياه العادمة المجمعة ومعدل ٨٥٪ للوصلات بشبكة الصرف الصحي في المناطق الحضرية بحلول عام 2020
2007	البرنامج الوطني لتوفير مياه الري	<ul style="list-style-type: none"> • تحويل 550,000 هكتار إلى الري الموضعي في الأعوام الخمسة عشر القادمة
2008	مخطط المغرب الأخضر	<ul style="list-style-type: none"> • الركن الأول: الزراعة ذات القيمة المضافة العالية • الركن الثاني: التنمية المشتركة للملكية الصغيرة في مناطق مختلفة • المبادرات الشاملة: تحديث الري وزيادة الكفاءة • الشراكة بين القطاعين العام والخاص في إدارة المناطق المروية؛ وتحويل مناطق هائلة إلى الري الموضعي
2009	الاستراتيجية الوطنية للمياه	<ul style="list-style-type: none"> • الركن الأول: إدارة الطلب على المياه (الري الموضعي وفقاً للبرنامج الوطني لتوفير مياه الري، وكفاءة المياه، ورسوم المياه) • الركن الثاني: تطوير وإدارة إمدادات المياه (تعينة الموارد المائية التقليدية وغير التقليدية، ونقل المياه) • الركن الثالث: حماية الموارد المائية
2014	الخطة الوطنية للمياه	<ul style="list-style-type: none"> • إدارة الطلب على المياه • إعادة استخدام المياه ومعالجتها
2015	الخطة الوطنية لإعادة استخدام المياه العادمة	<ul style="list-style-type: none"> • تعزيز إعادة استخدام المياه المعالجة، الهدف: إعادة استخدام 325 مليون متر مكعب في السنة بحلول عام 2030
2016	قانون المياه رقم 15 36 (تنفيذ القانون 10 95)	<ul style="list-style-type: none"> • الحصول على مياه الشرب • تحلية مياه البحر • اللامركزية (مجالس أحواض الأنهر)

ومن بين أهم المؤسسات التي تم التنصيص عليها والتوسيع من اختصاصها من خلال هذا القانون، هي وكالات الحوض المائي التي أصبحت تلعب دوراً محورياً في تدبير الملك العمومي المائي على مستوى تقطيع ترابي محدد.

وبحسب القانون 36.15، تعتبر وكالة الحوض المائي الفاعل الرئيسي على المستوى الترابي الذي يعني بوضع الخطط والإستراتيجيات الرامية إلى تهيئة وتدبير الموارد المائية وكذا ضبط وتقنين استغلالها.

وينطاط بهذه الوكالات :

- إنجاز القياسات والأبحاث والقيام بالدراسات الضرورية لتقدير و تتبع تطور حالة الموارد المائية على مستوى الكلم والجودة؛
- إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة المندمجة للموارد المائية والمخططات المحلية لتدبير المياه؛
- التدبير المندمج للموارد المائية ومراقبة استعمالها؛
- منح الترخيصات والإمتيازات لاستعمال الملك العمومي المائي.

الذي سيسيطر المعالم الكبرى للسياسة المائية للمملكة خلال الفترة بين 2020 و 2050، ويعتبر المرجع الرئيسي للسياسات المائية الوطنية، من خلال تحديه للأولويات الوطنية وبرامج العمل من أجل ضمان الأمن المائي في المدى المتوسط والبعيد. كما يعالج كل الإشكاليات المرتبطة بتدبير الموارد المائية ويقدم أجوبة لتحديات القطاع حتى تتماشى مع النمو الديمغرافي والإقتصادي للمملكة.

ويجب التذكير أن المغرب، يتواجد في إطار مناخ متوازن وصحي، وهو ما يجعل الموارد المائية محدودة في 29 مليار متر مكعب فقط، وبالتالي فحصة كل فرد مغربي لا تتجاوز 800 متر مكعب للفرد، وهو متوازن أقل بكثير من المعدل العالمي. وما يميز المغرب هو استقلاله المائي أي جميع موارده المائية توجد داخل التراب الوطني وما يميزه كذلك هو نسبة تعبئة المياه والتي قد تصل إلى 69% من مجموع الموارد المائية المتعددة. نسبة تعود أساسا إلى سياسة السدود التي انتهجها المغرب.

ومن خلال عدّة مؤشرات إحصائية، يتضح أن المغرب لا يعيش بشكل ندرة الماء، بل بشكل خصاص هاشمي ومشاكل تدبير الموارد المائية. ستزداد حدة بالنظر لمستقبل البلاد بارتباطه بالتطور الاقتصادي والديمغرافي وبالتالي فمشكل المغرب مرتبط أساساً بالتوزيع المجهولي بين أحواض مائية شحيلة وأخرى وفيرة المياه. بتوزيع المياه بين القطاعات، يتضح أن الفلاحة ما زالت تستهلك ما يقارب 88% من المياه باستمرارها في الاعتماد على زراعات تصديرية جد مستهلكة للمياه، لذلك أضحت من الضروري تشجيع الزراعات التي تتطلب مياه أقل ولها إنتاجية وعائد مالي كبير.

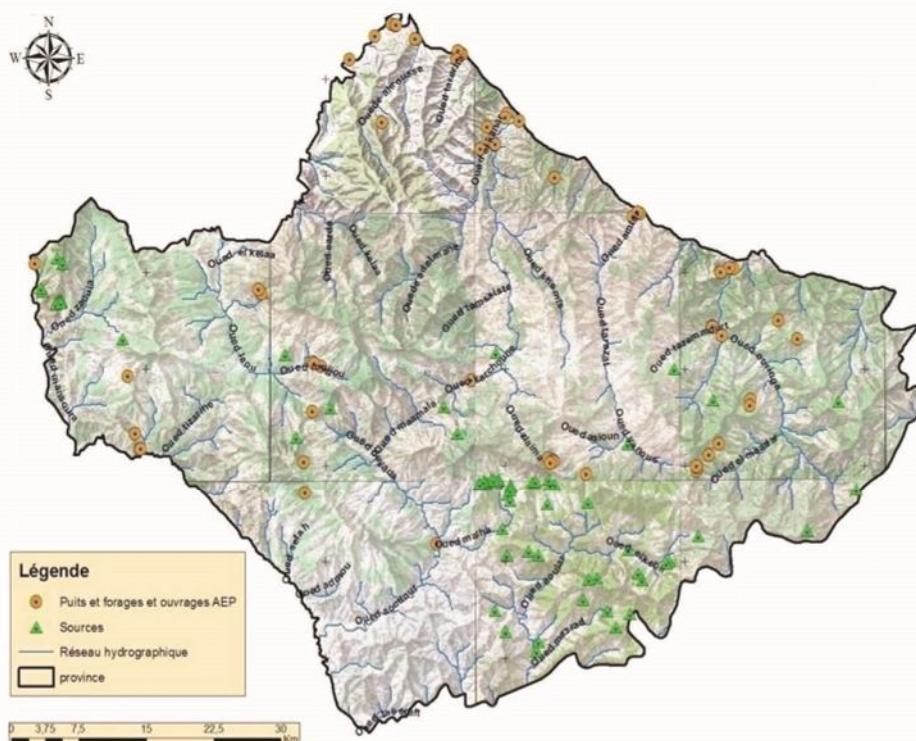
وبالتالي يشكل المخطط الوطني للماء خارطة الطريق لمواجهة التحديات الجديدة التي تواجه المغرب، على غرار باقي دول العالم، في مجال التعبئة ومعالجة وتخزين الموارد المائية وما تتطلبه من إجراءات وتدابير جديدة وذلك لتعزيز العرض المائي من خلال بناء السدود والربط بين الأحواض المائية وتحلية مياه البحر ودمج المراكز القروية في أنظمة التزويد المهيكلة للماء الصالح للشرب وتوفير الموارد المائية الضرورية من أجل تطوير فلاحة مستدامة والحفاظ على الأنظمة الإيكولوجية ومحاربة التلوث.

المخطط الوطني للماء 2020 - 2050

تكلفة مالية تناهز 383 مليار درهم
على مدى 30 سنة

II - المصادر والموارد المائية بالإقليم :

A - موارد المياه السطحية :

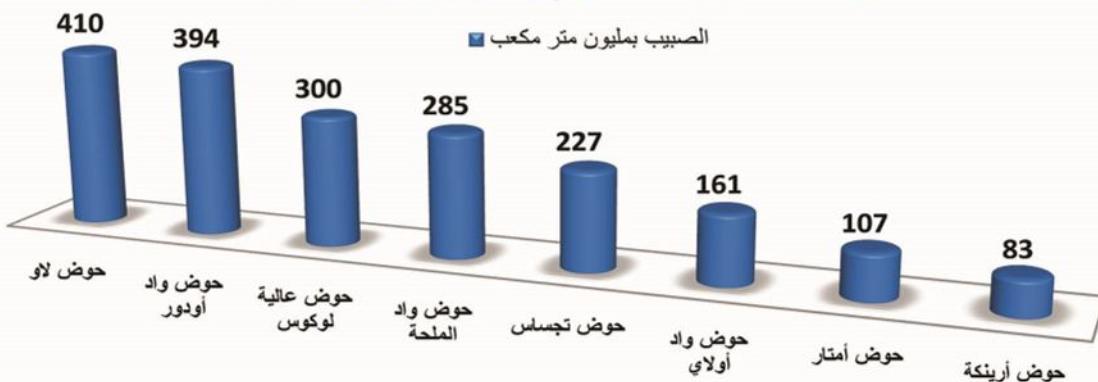


تمثل أهمية التساقطات وضعف نفاذية الأراضي والطبيعة الجبلية السائدة لتضاريس الإقليم، أهم العوامل التي تحكم من جهة في نظام جريان المياه السطحية، ومن جهة أخرى في الشبكة الهيدرولوجية. نسبة الجريان مرتفعة نتيجة كثرة المجاري المائية وغير المستمرة من منطقة لأخرى لارتباطها بطبيعة البنية الجيولوجية.

ينتمي إقليم شفشاون إلى ثلاث أحواض مائية مهمة (حوض واد لو و حوض سبو و حوض لوكوس) تتميز بانحدارات قوية في عاليتها وانتهاؤها بأراضي منبسطة في سافلتها التي تشكل غالباً مناطق للفيضانات.

موارد مائية مهمة، واردات على شكل حمولات تصل إلى 1900 مليون متر مكعب موزعة على أهم الأحواض المائية التالية :

متوسط المردود السنوي بمليون متر مكعب



يتميز النظام الهيدرولوجي لهذه المجاري المائية بما يلي :

ثالثا

تسجل المردوديات المائية القصوى بين شهري دجنبر وفبراير

ثانيا

تؤمن الذروة الكلسية الحد الأدنى لجريان المياه السطحية، خاصة في فترة الجفاف

أولا

صبيب غير منتظم، يتغير من سنة لأخرى ومن شهر إلى آخر

خامسا

يتأرجح صبيب الجريان المائي بالإقليم بين فياضات كمستوى أعلى وقد يصل الصبيب إلى الصفر في فصل الصيف باستثناء المجاري المرتبطة بالذروة الكلسية

رابعا

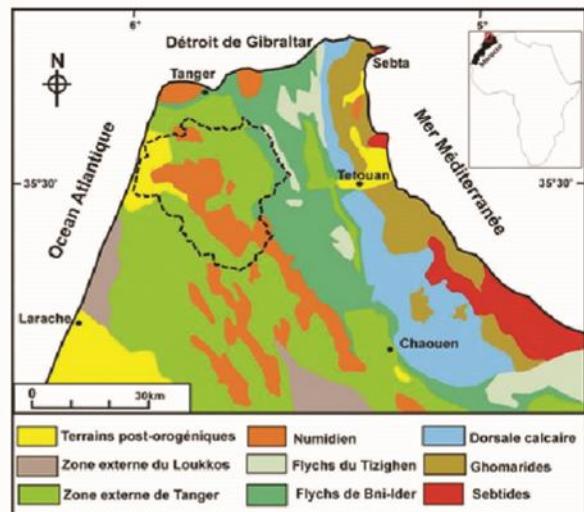
تسجل المردوديات المائية لهذه المجاري على شكل فيضانات بين شهري دجنبر وأبريل

ب - موارد المياه الجوفية :

يتميز إقليم شفشاون بسحابات ضخمة غير نفودة للماء باستثناء السلسلة الكلسية (الذروة الكلسية) التي تتميز بتفاوتها عالية يجعلها بنية خارنة للماء ومصدراً لعدة عيون ومجاري مائية مهمة بالإقليم. وباعتبار الطبيعة الجيولوجية للإقليم وطبيعة صخورها ودرجة انحدارها، يمكننا تحديد نوعين من البنية الهيدروجيولوجية التي تشكل أهم المصادر للمياه الجوفية بالإقليم : الذروة الكلسية والفرشات المائية الطمية الساحلية لكل من منطقة واد لاو، منطقة بومحمد، منطقة أمغار ومنطقة الجبهة.

الذروة الكلسية :

وتحتاج الذروة الكلسية بطول امتدادها (من حوز طوان إلى بقيوة)، على مساحة 1100 كيلومتر مربع، الحجم المخزن يفوق 270 مليون متر مكعب من الماء في السنة، وهي تتغذى من التساقطات المطرية والتلوجية وتفرغ بواسطة عدة عيون مائية مهمة ذكر منها على الخصوص :



الفرشات المائية الساحلية : موارد مائية كافية لتلبية حاجيات المنطقة لفترة ما بعد سنة 2030 .

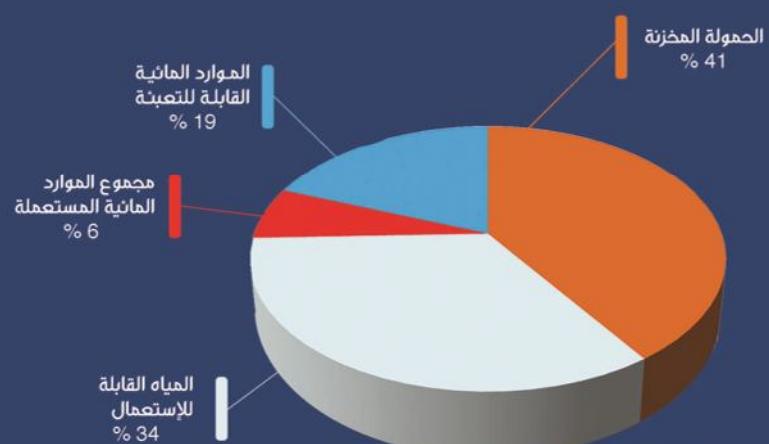
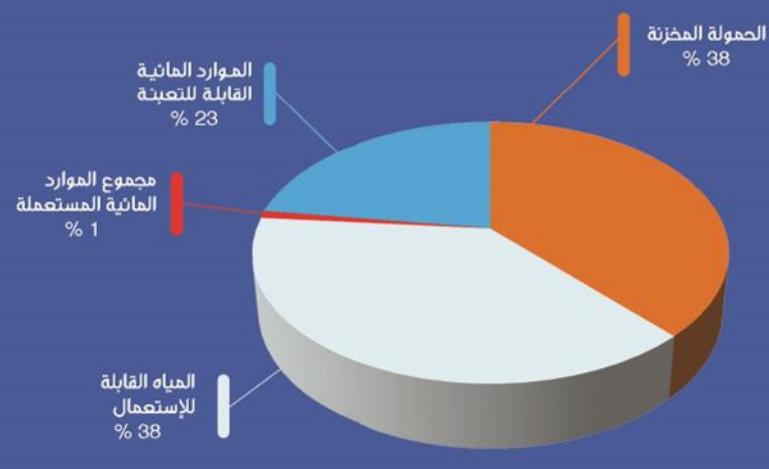
واد لاو :

تتضمن منطقة واد لاو إحدى الفرشات المائية المهمة بالساحل المتوسطي والتي تمتد على مساحة 18 كيلومتر مربع، إنتاجيتها تتجاوز 50 لترًا في الثانية، عمقها من 2 إلى 3 أمتار (توجد على عمق 1 متر بمنطقة المرجة (سافلة الفرشة المائية) وعلى عمق 4 أمتار في عاليتها)، واتجاه تدفقها من الجنوب الغربي في اتجاه الشمال الشرقي أي في اتجاه البحر.

استهلاك المياه الجوفية لهذه الفرشة يتم خاصة من طرف ساكنة مراكز واد لاو وقاعة أسراس، وذلك في الاستعمال المنزلي والزراعي والذي غالباً لا يتعدى 0,5 مليون متر مكعب في السنة.

بومحمد :

هناك فرشات مائية طمية أخرى، أهمها طبقة بومحمد والتي تعتبر الفرشة الساحلية المتوسطة الوحيدة المحققة بتوازنها الهيدرولوجي :



III - تعبئة الموارد المائية :

أ - السدود الحالية بالإقليم:



ب - السدود المبرمجة بالإقليم:

بالنظر إلى موقعه الجغرافي يتميز إقليم شفشاون بتوزيع متباين للموارد المائية السطحية والباطنية حيث يحيط قطاع الماء بإقليم شفشاون باهتمام خاص من طرف السلطات العمومية لكونه يشكل محوراً للسياسات الإقتصادية نظراً لدوره الهام، وفي هذا الإطار، شرع المغرب في نهج سياسة ترتكز على توفير البنيات التحتية وتحسين الولوج إلى الماء الصالح للشرب وتلبية حاجيات الصناعة والفلحة والسياحة، وفي مجال البنيات التحتية المخصصة لتعبئة الموارد المائية، وسيتعزز إقليم شفشاون بـ :



أكبر السدود المبرمجة بالجهة ويقع بالجماعة الترابيةبني منصور (البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشرب ومياه السقي 2020 – 2027) والذي سيبني بحوض وادي لاد الذي يمتد على مساحة تصل 822 كيلومتر مربع،



سد بوحمد بسعة تصل إلى 150 مليون متر مكعب على مستوى حوض وادي القنار الممتد على مساحة تصل إلى 162 كيلومتر مربع، يوفر واردات سنوية تصل إلى 65 مليون متر مكعب.

بالإضافة إلى ذلك ستتم تنمية العرض المائي بالإقليم من خلال بناء عدد من السدود الصغرى والتلية، تهدف إلى الرفع من مستوى تعبئة المياه السطحية، حيث تم جرد موقع هذه السدود الصغرى والمتوسطة لأهميتها قصد المساهمة في التزويد بالماء الشرب وتوفير الماء للماشية والتمكين من إقامة مشاريع السقي الصغير إضافة إلى توفير الماء لمحاربة الحرائق الغابوية. كما لا ننسى أهمية تلك السدود في الحد من الفيضانات وإنتاج الطاقة الكهرومائية بهدف المساهمة في التنمية المحلية.

**البرنامج الوطني للتزويد بالماء
الشرب ومياه السقي 2020 – 2027
بتكلفة مالية تصل إلى 115.4 مليار درهم**





١٧- أهم الإكراهات و المشاكل :

يرتبط اقتصاد الإقليم أساساً بالموارد الطبيعية المائية والساخنة والغابوية، علماً أن نسبة كبيرة من الموارد المائية موجهة لري حقول من القنب الهندي المهجن؛ وتعتبر أهم الأنشطة بالإقليم : الفلاحة (معاشية)، تربية الماشي والصناعة الغذائية (معاصر الزيتون عددها 1500 معصرة وتنتج 10000 طن من الزيوت)، وبعض الوحدات الإنتاجية لـ تثمين المنتجات المجالية مثل التين والخروب والبصل وتربية النحل ...

تعاني مجاري الأودية والمياه الجوفية والأراضي الزراعية بالإقليم كباقي الأقاليم الأخرى المنتجة لزيت الزيتون من خطر مخلفات معاصر الزيتون وعلى الخصوص "المرجان". وللتذكير فقط، هذا المجال تؤطره نصوص قانونية وتنظيمية، أهمها :

القانون رقم 15-36 المتعلق بالماء (المواد : 2 - 98 - 99 - 104 - 109 - 147)؛

القانون رقم 12-03 المتعلق بدراسة التأثير على البيئة؛

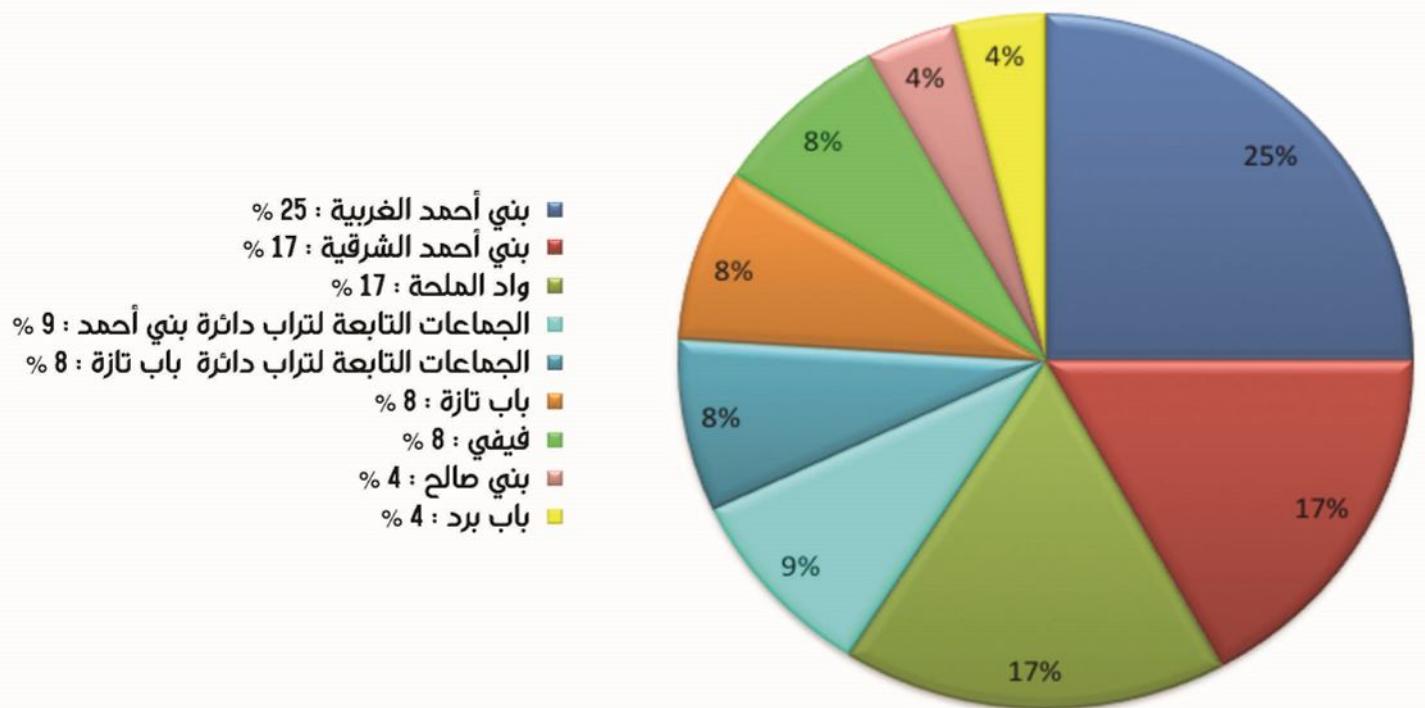
القانون رقم 00-28 المتعلق بتدبير التقاضيات والتخلص منها؛

القانون رقم 11-03 المتعلق بحماية واستصلاح البيئة.



وللتذكير كذلك فإن المادة الأكثر تلويناً للمجال الطبيعي، هي مادة المرجان بالنظر لما تحتوي عليه من مواد كيماوية أخطرها مركب الفينول الذي يتسرّب ويتجمع في التربة ويبقى فيها وصولاً إلى مرحلة التسبيح دون تحلل.

وتعتبر منطقة الحوض المائي سبو، المنطقة الأكثر ارتباطاً بانتاج زيت الزيتون ياقليم شفشاون، نظراً للعوامل المناخية التي تميزها عن باقي تراب الإقليم، وتتوزع معاصر الزيتون بالإقليم كما يلي :

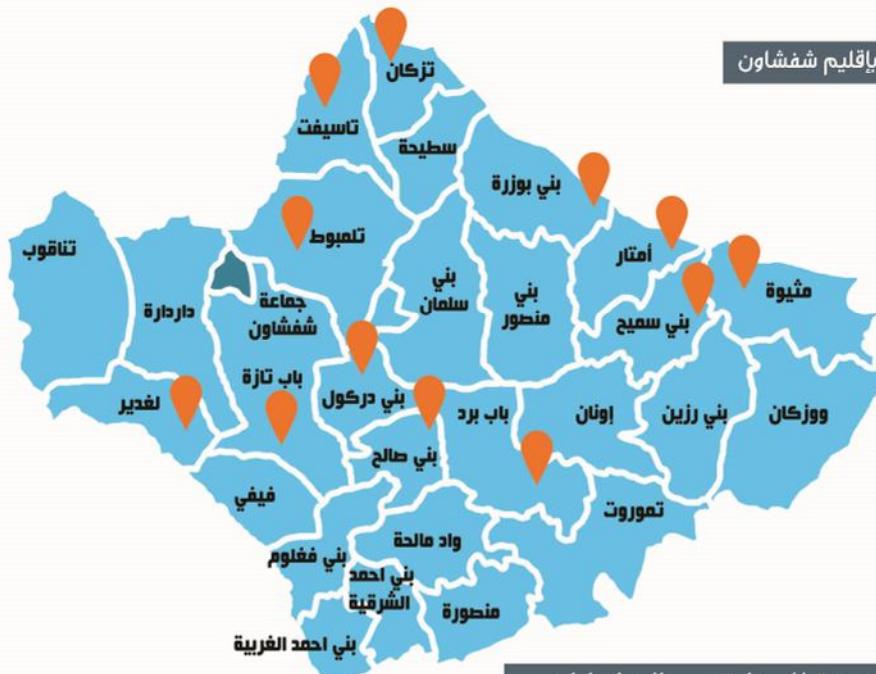


وبالتالي، يتعرض إقليم شفشاون لعدة إكراهات ترتبط بالثروة المائية أهمها الفيضانات والجفاف المتعدد والتعرية التي تهدد بتدحرج التربة وانجرافها، إضافة إلى الاستغلال المفرط والعشوازي للمياه الجوفية، خاصة وأن المنطقة صارت تعتمد على الزراعة الأحادية؛ ثم ما يشكله التلوث والإستعمال المفرط للأسمدة والمبيدات ومخلفات معاصر الزيتون من آثار سلبية على الموارد المائية علماً أن الموارد المائية بالإقليم تتميز أصلاً بالهشاشة خاصة مع التغيرات المناخية وضعف التساقطات المطرية وعدم انتظامها دون إغفال انتشار السدود الإصطناعية وتأثيره على المخزون المائي السطحي والجوفي على حد سواء.

٧ - برنامج الحماية من الفيضانات :

لقد أنجزت مجموعة من المشاريع منها ما انصب على حماية مناطق بعينها من الفيضانات مثل مراكز أمطار، قاع أسراس وتساقط وبني دركول وبني سميح أو تمثل في التهيئة بقنوات مفتوحة ومنشآت للعبور، بناء حاجز وقائي مثل وادي "سيابة" وضفة وادي "تمتصورت" ولا ننسى الإشارة إلى مشاريع أخرى تمت برمحجتها كحماية مدينة شفشاون من الفيضانات بكل من رأس الماء، شعبة كرينسيف، شعبة لعجول، خندق السمار، الحي الإداري وخندق عين حوزي .

المناطق المهددة بالفيضانات بإقليم شفشاون



صور بعض المشاريع المنجزة للحماية من الفيضانات :

رأس الماء

ط، ج 412

مدينة شفشاون

كرينسيف



بني سعیح : منطقة التقاضي واد تازمورت وواد اوريونغة

مركز الجبهة

مركز أمطار



٦٧ - التطهير السائل :



في إطار التأهيل الحضري، تتوفر مدينة شفشاون على محطة التطهير السائل التي توجد بغروزيم، و هي محطة تحترم البيئة وفق المعايير الدولية وهي الوحيدة بالإقليم. هذه المحطة توجد على بعد 4 كم غرب المدينة وتمتد على مساحة 2 هكتار.

هذه المحطة لها قدرة معالجة 10.000 متر مكعب في اليوم.

المعدل المنسوب	الكمية بعد المعالجة	المعايير المعتمدة	
150	12	25	ملوثات عضوية DB05 en mg//l
360	35	150	ملوثات كيميائية DCO mg//l
125	15	50	المواد العالقة Mg//l

جدول توضيحي
لعمليات المعالجة

مراحل التصفية

الترسيب

وفيه يتم فصل الماء المعالج عن الحماة (الطمي البيولوجي) (boue biologique)

المعالجة البيولوجية

وتتم باستعمال بكتيريا قادرة على تفكيك وتحويل المواد العضوية

المعالجة القبلية

تشمل الغربلة الميكانيكية وإزالة الرمل والدهون

الإنتاج اليومي من الحماة بعد معالجتها بالجير هو طن واحد في اليوم.



في غياب نصوص قانونية مرجعية تؤطر عملية إعادة استعمال المياه الناتجة عن المعالجة فإن تلك المياه يتم طرحها في الواد دون الاستفادة منها وإعادة استعمالها سواء في سقي الأراضي الزراعية أو المساحات الخضراء أو غير ذلك، كما أن الحماة التي تخلفها عمليات المعالجة تطرح بدورها مشكل التخلص منها أو إعادة استعمالها كسماد للترة بعد معالجتها. كل ذلك يهدد المحطة بالعديد من المشاكل التي قد تعوق تحقيق كل الأهداف التي أنشئت من أجلها المحطة.



نتائج الرصد الميداني

محور الماء

شكل قلة الماء الشرب
بالمراكز والدواوير ما بين
شهري يوليو و نونبر يؤثر
سلبا على الساكنة مما يضطر
الجماعة و عمالة الإقليم
لتزويد بعض الدواوير بالماء
الصالح للشرب .

الاستغلال المفرط والعشوائي
للموارد المائية المهمة لسقي
الزراعات الأحادية وخصوصاً
القنب الهندي (سدود
بلاستيكية، مضخات لجلب
الماء) .



تلويث الفرشة المائية وجل
المجاري بالنفايات سواء
الصلبة منها أو السائلة؛

غياب شبكة التطهير بشكل
كلي في مجموع دواوير
الجماعات القروية بالإقليم.



مشكل مخلفات معاصر
الزيتون (الفيتور، المرجان)
التي ترمى في الأودية
والمجاري المائية.



ضعف بنيات التخفييف والحد
من الفيضانات بالإقليم





التحصيات والاقتراحات



1

تنمية قدرات جمعيات المجتمع المدني في مجال تدبير الموارد المائية للمساهمة في تبني حكامة هادئة مستدامة.



2

ضرورة تكثيف الحملات التحسيسية لتوسيعية الساكنة بالمخاطر التي تهدد مجالهم الحيوي و الطبيعي بكل ما يتعلق بالماء.



3

التحسيس بخطورة الزراعة الأحادية على الموارد المائية بالإقليم و البحث عن زراعات بديلة .



4

الدعوة إلى إيلاء أهمية قصوى لمسألة تدبير الموارد المائية في المخططات الجماعية.





5

تأهيل معاصر الزيتون شبه العصرية و إنشاء وحدات لتخزين مادة "الفيتور"؛



6

ضرورة الالتزام بالمعايير البيئية المعمول بها :
احترام تقنية الإستخلاص، إحترام كمية الإنتاج، إنجاز أحواض التخزين
والتبخر، وعدم قذف مادة المرجان في الوسط الطبيعي؛



7

إنجاز دراسة التأهيل البيئي لمعاصر الزيتون وفق القانون 03-12؛



8

منع إحداث معاصر جديدة للزيتون بالقرب من الأودية والمناطق الرطبة؛



9

التسرع بإحداث محطة نموذجية لمعالجة المرجان؛



10

دعم أصحاب معاصر الزيتون وإحداث تكتلات على مستوى كل دائرة ترابية لإنشاء محطات مشتركة لمعالجة مادة المرجان أو حتى أصحاب المعاصر على تزويد وحدات الإنتاج بأنظمة لمعالجة "المرجان".



11

التسريع في تفعيل أهداف "سد شفشاون" وإخراج المشاريع الأخرى المبرمجة من طرف الإدارة الوصية على القطاع إلى حيز التنفيذ لتزويد القرى والمراکز القروية بالماء الصالح للشرب؛



12

الحد من الاعتماد على حفر الصرف الصحي بالإقليم وخاصة بالجماعات الساحلية ذات التربة الرملية، والتي تشكل تهديداً للفرشة المائية وللساقنة؛



13

حماية المنظومة البيئية النهرية بالإقليم من الاستغلال المفرط للماء ونهب الرمال النهرية؛



14

تفعيل مشروع الصرف الصحي بالإقليم والتسريع في تنفيذ إنجاز محطات الضخ والتصفية؛



15

الدعوة إلى متابعة موضوع الاستغلال المفرط والعشوازي لمياه العيون؛



16

إضاع عمليّة حفر الآبار للاستفادة القانونية؛



17

جرد الآبار بالإقليم وتنظيم برنامج المعالجة؛



18

منع بناء الصهاريج ذات أرضية بلاستيكية، والمستعملة في سقي القناب الهندي.





مدور الغابة

تقديم

لابأس أن نذكر في بداية هذا التقرير بأهمية الأدوار التي تقوم بها الغابة، خاصة منها في المجال البيئي :

الغابة باعتبارها مصدر ثروة وعمل :

إن الغابة تساهم بشكل فعال في تعزيز سبل العيش بما توفره من غذاء ودواء ووقود لأزيد من ملياري شخص في العالم (تقرير منظمة الفاو عن حالة الغابات 2018)، بل إن الغابات يعول عليها في تحقيق 28 مقدساً من أهداف التنمية المستدامة في أفق 2030 :

الغابات تضم 80 % من التنوع البيولوجي القائم بكونكينا بما يعنيه ذلك من فوائد بيئية واقتصادية وثقافية؛ فإذا أردنا احتساب تلك الفوائد بتقييم نجدي سنجد أن كل هكتار من الغابة تقدر مردوديته بين 6120 دولار كحد أدنى و 16362 دولار كحد أقصى (صادر عن أمانة الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي 2011):

بالإضافة إلى كون الغابة في التعريف الشائع هي رئة الأرض فإنها أيضاً صيدلية مفتوحة ومتعددة اعتماد عليها الإنسان ولا يزال في استخراج ما يحتاج إليه من الأعشاب الطبية قديماً وحديثاً كما أن فوائد الغابة غير المباشرة على صحة الإنسان كثيرة نجدتها في الهواء الذي يتنفسه وفي الماء الذي يشربه ..

الغابة هي المصدر الأول للأكسجين لأنها تقوم بتحويل ثاني أكسيد الكربون إلى الأكسجين؛ توفر الغابات 75 % من المياه العذبة إذ أن التفاعلات بين الغابة والماء كثيرة ومعقدة ويفكفي أن نسجل أن الغابة تحافظ على جودة المياه وتقلل من نسب التبخر وترفع من نسب التخزين كما تحد من فيضانات المياه؛

الغابة تساهم في التساقطات المطرية وهو معطى أثبتته الدراسات العلمية في الواقع عديدة من العالم مثلما حدث في الهند، حيث أدى القضاء المفروط على الغابة إلى تراجع التساقطات المطرية بنسبة 30 % وعكس ذلك فقد لوحظ تأثير غابات الأمازون على الإمطار في المنطقة الممتدة من المكسيك إلى تكساس، وكذلك الغابات المطيرة جنوب آسيا على منطقة البلقان؛

الحفاظ على سلامة المناخ، وكيفي أن نستعرض في هذا الصدد ثلاث أهتملة؛ التقليل من نسب ثاني أكسيد الكربون، الحفاظ على اعتدال الحرارة ثم الحفاظ على دورة الماء؛

الحماية من الكوارث كالفيضانات والسيول والحد من إنجراف التربة والعواصف الرملية وزحف التصحر؛



ذلك بعض من الأدوار الأساسية للغابة بيئياً واقتصادياً وثقافياً، فمن بين 10 أهداف التنمية الـ 17 فإن 10 أهداف لها ارتباط وثيق بالغابات حيث تحقق هذه الأهداف 28 مقدساً من المقاصد الـ 169 لخطة التنمية المستدامة 2030 التي وضعتها الأمم المتحدة، وهذا كفيل بإبراز الدور المركزي الذي تلعبه الغابات كعنصر لا محيد عنه لأية تنمية مستدامة.

ا - الغابة في المواقف الدولية والوطنية :

1- الغابة في المواقف الدولية :

إن إعلان الأمم المتحدة سنة 2011 سنة دولية للغابات كان الهدف منه زيادة التوعية بالتهديدات والتحديات التي تواجهها الغابات، والنهوض بالجهود الرامية إلى حفظ الغابات وإدارتها المستدامة، وذلك عبر قرارها الصادر بتاريخ 21 ديسمبر 2012 حيث تقرر إعلان 21 مارس من كل عام اليوم الدولي للغابات يبدأ الإحتفال به اعتبارا من عام 2013 من أجل تأكيد قيمة الغابات والأشجار الموجودة خارج الغابات بجميع أنواعها والتوعية بأهميتها؛ فالأشجار هي رمز الكرامة وليس من الصدفة أنها تموت واقفة" (أنطونيو غوتيريس، الأمين العام للأمم المتحدة 21/03/2018).

وقد وجهت دعوة لجميع الدول للانخراط في الدینامیکة الدولية للإهتمام بالغابة من خلال المنتدى الدولي المعنى بالغابات، كما أن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) تقوم بمبادرات عملية في جميع أنحاء العالم وتصدر تقريرا سنويا حول حالة الغابات منذ 1995 وهو التقرير الذي يرسم الوضعية العالمية لقضايا الغابة وما يرتبط بها.

إضافة إلى منتدى الأمم المتحدة المعنى بالغابات المحدث بقرار من المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة في أكتوبر 2000، وهو الجهة المعنية في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بجميع القضايا المتعلقة بسياسات الغابات والتنمية المستدامة على الغابات وتدعم الإدارة المستدامة للغابات القائمة على خطة التنمية لعام 2017/2030، وإعلان ريو، ومبادئ الغابات، والأهداف العالمية بشأن الغابات، وصك الأمم المتحدة المتعلق بالغابات.

وتسعي الأمم المتحدة من خلال المنتدى المذكور إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها:

- النهوض بالحكامة المستدامة للغابات باعتبارها سبيلا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- تمكين الحصول على تمويلات بهدف إنجاز مشاريع هادفة إلى تدبير جيد للموارد الغابوية؛
- التحسيس بأهمية دور الغابة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- دعم الانخراط السياسي لكل الأطراف المعنية بموضوع الغابات؛
- تعليم المعاشر والمعلومات حول الغابات والنظم الإيكولوجية؛
- إدراك المخاطر الكبرى التي تمس حياتنا ووجودنا نتيجة الاختيارات الخاطئة التي تميز أنماط استهلاكنا الحالي؛
- التشجيع على الممارسات الجيدة سواء لدى الدول أو لدى الأفراد، بما يترك أثرا إيجابيا ويخفف من نتائج البصمة الإيكولوجية؛
- تيسير اقتسام الخبرات والتجارب على نطاق واسع.

2- الغابة في المواقف الوطنية:

يتوفر المغرب على 9 ملليون هكتار من المساحات الغابوية أي ما يعادل 12% من المساحة الإجمالية للبلاد، وتقدر العائدات المالية لهذه المساحة ب 7 مليارات درهم بحيث ينفع منها 7 ملايين شخص من ساكنة المناطق الغابوية، وهي توفر من 8 إلى 10 مليون يوم عمل في السنة، تأهيل عن مجموعة من العائدات الأخرى كتوفير المواد الأولية لمجموعة من القطاعات الصناعية وتوفير مجال للرعي ولحطب الوقود ثم الأعشاب العطرية والطبية، إضافة إلى أن الغابة مجال مهم للاستجمام والفوائد البيئية، ورغم هذا كله فإن الغطاء الغابوي بالمغرب لا يرقى إلى مستوى المعيار الدولي المحدد فيما بين 20 إلى 30% من المساحة الإجمالية للبلد.

وفي الوقت الذي تتعرض فيه الغابة بالمغرب إلى إتلاف ما يقدر ب 30 ألف هكتار سنويا فإن التشجير يظل محدودا وقادرا عن تدارك مستويات الاتلاف المسجلة؛ أضف إلى ذلك أن التصرّف يهدد ما يناهز 300 ألف هكتار كما أن 22% من النباتات مهددة بالانقراض في أفق 2050 ومعها أصناف من الحيوانات والطيور والثدييات وبعض الأنظمة البيئية.

لقد قام مجلس النواب بعقد يوم دراسي في 16 أبريل 2014 تمحور التدخلات فيه حول قضايا الغابة وسبل النهوض بها، وأجمعـت المـداخلـات عـلى الـوضعـية الـمـقلـقة الـتـي تـعـيشـها الغـابـة بالـمـغـرب بـحـكـم التـهـديـدـات الـكـثـيرـة الـتـي تـحدـقـ بهاـ لـعلـ أـهمـهاـ :

- الضغط الديمغرافي المتزايد سواء داخل الغابة أو في أحوازها وهو ما يؤدي إلى زيادة الحاجة في الانتفاع من الغابة؛
- ضعف التشجير الذي لا يتعدى نسبة 8% من مجموع المناطق الغابوية؛
- تمدد المناطق الزراعية على حساب المساحات الغابوية بل ومن خلال اجتثاثها؛
- الإتلاف والتحطيم العشوائي والرعوي الجائر والحرائق؛
- التقلبات المناخية وما لها من انعكاسات كبيرة على استدامة الغابة؛
- الهشاشة الهيكيلية (انظر إشكاليات تطور القطاع الغابوي : الواقع ، الحلول والآفاق 2014).

إن الوضع الغابوي بالمغرب يدعو للقلق، بالنظر إلى ما يهدده من مخاطر منها ما يرتبط بالضغط البشري ومنها ما يرتبط بالتحولات المناخية التي يشهدها العالم في العقود الأخيرة، وإذا كانت المؤسسات المسؤولة عن القطاع وعلى رأسها المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر على إدراك تلك المخاطر، فهي تسعى من خلال برامجها وخططاتها إلى التخفيف من حدة التدهور وضع آليات اليقظة الإستراتيجية والمستقبلية فيما يخص المحافظة على الموارد الغابوية ضمن اختصاصاتها وبمقتضى طلبياتها القانونية والتي يمكن إجمالها في العناوين التالية:

- إعداد وتنفيذ سياسة الحكومة في هيادين المحافظة والتنمية المستدامة للموارد الغابوية؛
- تنسيق وإعداد وتنفيذ البرامج المتعلقة بتعاهيم التهيئة الخاصة بالأحواض المائية والمنتزهات والمحميات الطبيعية؛
- تنمية الملك الغابوي وتهيئة وتحسين وتنظيم المجال؛
- حماية وتأمين الملك الغابوي؛
- مراقبة صحة الغابات؛
- تأهيل النظم البيئية؛
- مكافحة الحرائق؛
- تنفيذ المقتضيات المتعلقة بالمعاهدات الدولية الخاصة بمحاربة التصحر، والغابات، والوحش وموطنه الطبيعي.

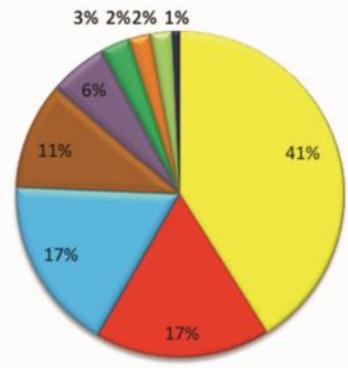
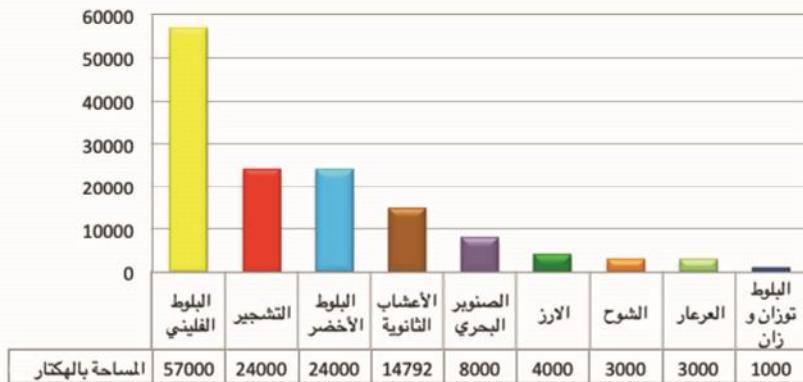
(انظر مرسوم 17/02/2005 حول تحديد اختصاصات المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر
BILAN D'ACTIVITES . Contrats Programmes 2018 - Département des Eaux et Forêts

والجدير بالذكر أن المغرب يتتوفر على ترسانة قانونية قديمة ومتعددة تسعى إلى التوجهات الدولية والخصوصيات المحلية، هذه القوانين يتم تحديدها بحسب الحاجة والمستجدات كما أنها تتوزع على محاور أساسية منها ما يرتبط بتحديد وتحفيظ الملك الغابوي ومنها ما يتعلق بالمحافظة على الغابة وكيفيات استغلالها، ثم نجد فئة من القوانين تتعلق بالتنوع البيولوجي وسبل حمايته والمحافظة عليه؛ وجاء من تلك القوانين يتمحور حول مشاركة الساكنة في الانتفاع.

1	ظهير 26 صفر 1334 (03 يناير 1916) بمثابة نظام خاص لتحديد أملاك الدولة
2	ظهير 20 ذي الحجة 1335 (10 أكتوبر 1917) حول المحافظة على الغابات واستغلالها، كما وقعت الزيادة فيه بظهير 2 شوال 1372 (29 يونيو 1953) وبالقانون رقم 56.90 الصادر بتنفيذ الظهير رقم 1.90.194 بتاريخ 3 جمادى الثانية 1411 (31 دجنبر 1990)
3	ظهير فاتح جمادى الثانية 1353 (11 سبتمبر 1934) بشأن إحداث المنتزهات الوطنية.
4	ظهير شريف بمثابة قانون رقم 350.76.1 بتاريخ 25 رمضان 1396 (20 سبتمبر 1976) المتعلق بتنظيم مساهمة السكان في تنمية الاقتصاد الغابوي
5	الظهير الشريف رقم 1 - 10 - 123 الصادر في 3 شعبان 1431 الموافق 16 يوليو 2010 بتنفيذ القانون رقم 22.07 المتعلق بالمناطق المحمية.
6	مرسوم رقم 2.11.01 صادر في 16 من جمادى الآخرة 1432 (20 مايو 2011) بتطبيق الظهير الشريف بتاريخ 6 ذي الحجة 21 (1341 يوليو 1923) المتعلق بمراقبة الفقنس.
7	قانون رقم 29.05 المتعلق بحماية أنواع النباتات والحيوانات المتواحشة المهددة بالانقراض ومراقبة الاتجار فيها والتي تم تحديدها بواسطة قانون الصادر بتاريخ 2 يوليو 2011.
8	قانون رقم 07.10 يغير ويتم بموجبه الظهير الشريف الصادر في 12 من شعبان 1140 (11 أبريل 1922) بشأن الصيد في المياه البرية.
9	القرار الوزيري الصادر في 27 ذي القعدة 1336 (4 سبتمبر 1918) بشأن التدابير الواجب اتخاذها للوقاية من حرائق الغابات.
10	القرار الوزيري الصادر في 5 جمادى الأولى 1339 (15 يناير 1921) بشأن تنظيم كيفية التمنع بحق الرعي في الغابات المخزنية
11	النورية المشتركة عدد 321 بتاريخ 20/01/2011 المتعلقة بمحاربة ظاهرة الاعتداء على الثروات الغابوية والتصدي للاعتداءات على المشرفين على حراستها.

١١ - القطاع الغابوي بإقليم شفشاون :

تبلغ المساحات الغابوية بإقليم شفشاون 138.500 هكتار، وهي بذلك تغطي حوالي 40 % من المساحة الإجمالية للإقليم، وهو ما يجعل منه منطقة غابوية بامتياز متجاوزاً المعدل العالمي المحدد في 30 %. ويكون الغطاء الغابوي به من أنواع متعددة من الأشجار تتوسط على الشكل التالي:

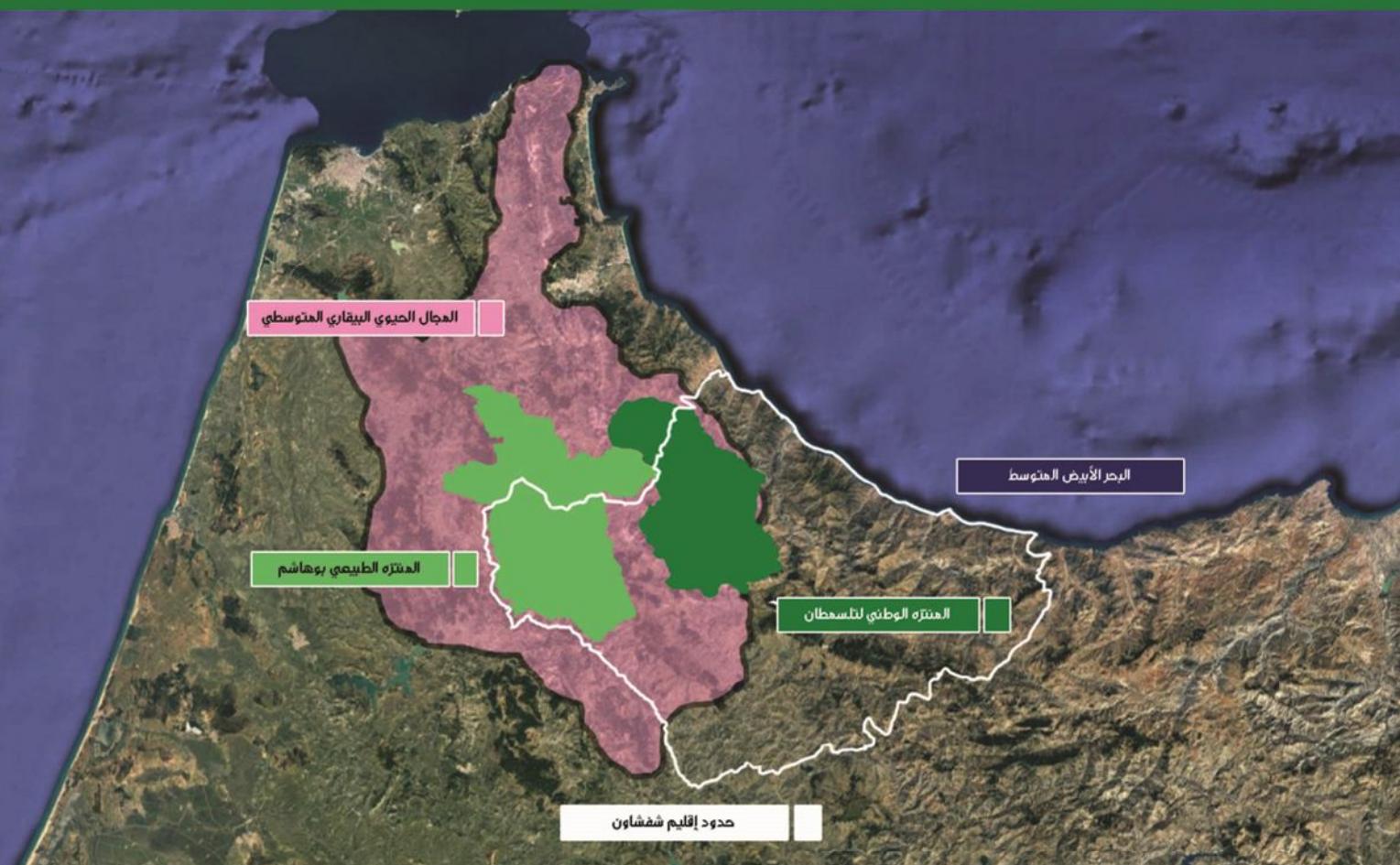


الشوح المغربي

و ضمن هذه التشكيلة نجد شجرة الشوح المغربي (أبياس هاروكانا) النادرة وهي من الأنواع المستوطنة و تتواجد بموقعي تازاوت وتلسمطان (المتنزه الوطني لتلسمطان)



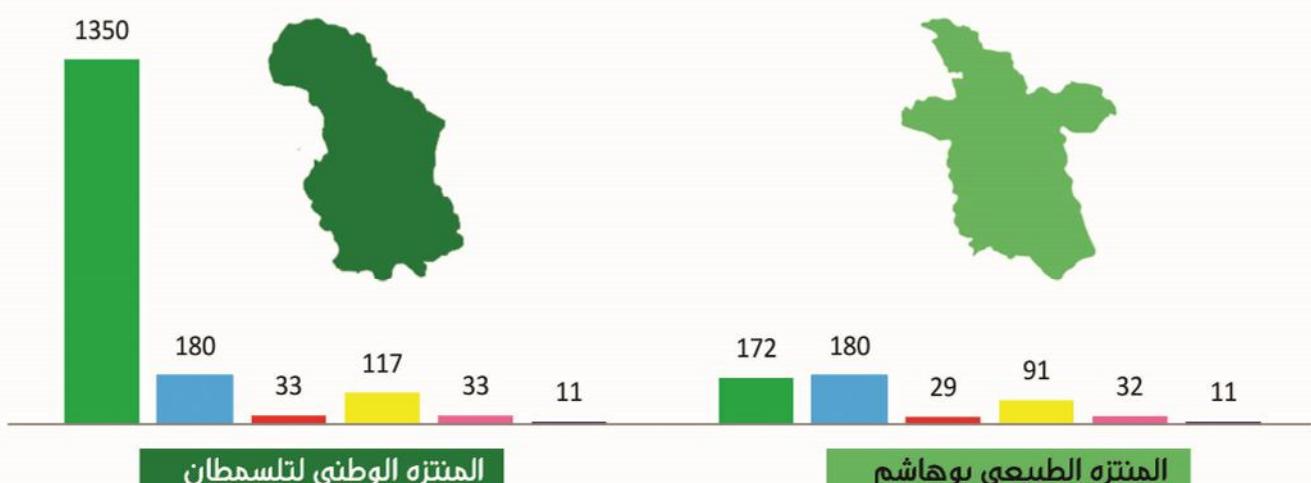
ويضم الإقليم محميتيْن هما المتنزه الوطني لتلسمطان ومشروع المتنزه الطبيعي بوهاشم اللذين تدرجان ضمن محمية المحيط الحيوي للرِّيف القاري المتوسطي (RBIM) بين المغرب وإسبانيا التي تم إنشاؤها في سياق برنامج اليونسكو للإنسان والمحيط الحيوي، وفق «اتفاقية نوايا» وقعت عام 2003 بين المندوبيَّة الساميَّة للمياه والغابات ومحاربة التصحر في المغرب ووزارة البيئة في الأندلس.



وإدراك الأهمية الحيوية للمتنزهين نعرض بعضاً من المؤهلات التي يتوفّران عليها من الناحية الطبيعية :

مبيان يوضح عدد الأصناف الطبيعية بالمنتزهين

النباتات ■ اللافقريات المائية ■ الزواحف والبرمائيات ■ الطيور ■ الثدييات ■ الأشجار ■



III - إشكالات القطاع الغابوي بالإقليم :

يشكل موضوع تحفيظ الملك الغابوي عائقاً أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية إذ تتمحض عنه نزاعات دائمة بين تحديد أراضي الخواص وتلك التي تدخل ضمن الملك الغابوي، كما أن الحاجة الملحة للساكنة إلى التوسيع يجعلها عامل ضغط ومصدر تهديد للملك الغابوي سواء بهدف الزراعة أو بهدف التوسيع العمراني.

المساحة المحفوظة هـ 17090	المساحة في طور الإيداع هـ 19534	المساحة المصادقة على تحديدها هـ 30476	المساحة في طور التحفيظ هـ 35326	المساحة في طور التحديد النهائي هـ 36120
13 %	14 %	22 %	25 %	26 %

مجمل المساحة الغابوية بالإقليم 138546 هكتار

الضغط البشري المرتبط أساساً بالنمو الديمغرافي وارتفاع الحاجة إلى مساحات جديدة من الأرض خاصة بالمناطق المجاورة للغابات، وفي غياب الوعي بأهمية الغابة والتدهور الملحوظ للوضعية السوسية الاقتصادية للساكنة والإغراء الكبير الذي تمارسه زراعة القنب الهندي على الفلاحين، صار التماادي على الملك الغابوي ممارسة متداولة بين الساكنة المجاورة للمجال الغابوي وهو الأمر الذي عرض ويعرض ذلك المجال إلى خسارات مادية وبيئية فادحة، والأرقام التالية تعطينا فكرة عن حجم المشكلة : (معطيات 2018)

· تعرّفات على التحديد الإداري الغابوي تشمل مساحة 35000 هكتار؛

· معدل المخالفات المسجلة سنوياً 1700؛

· استغلال حطب التدفئة (3 إلى 4 مرات من القدرة الإنتاجية)؛

· التعشيب : 320 هكتار في السنة؛

· الحرائق : 932 هكتار في السنة؛





إن سياسة التنمية المستدامة للثروات الغابوية تحمي القيام بعمليات التسجيل المكثفة، وذلك قصد تعويض نسبة من الأراضي تفوق أو تعادل على الأقل المساحات المختلفة سنويًا بفعل الاستغلال العشوائي والاعقلاني من طرف السكان والذي يشكل العنصر المهم في تدمير الغابة، بالإضافة إلى تأثيرات المناخ والأمراض الطفيلية والحرائق وأسباب أخرى. غير أن هذه العملية لا ترقى إلى المستوى المنشود إذا ما قورنت بالمساحات المختلفة؛ لأسباب مادية ولو جستية.

إن الحرائق واحد من المشاكل البيئية التي تهدد الغابة بالإقليم سواء تلك الناجمة عن ارتفاع درجات الحرارة أو تلك التي تكون بفعل فاعل وهي كثيرة ودورية؛ وحرائق الغابة تقضي ليس فقط على الأشجار بل تهدد الوحيش والغطاء النباتي كما تهدد نظماً إيكولوجية كاملة بالإنفراط.

إن المحافظة على الغابة ضرورية ومهمة تزداد يوماً بعد يوم، وهذا يتطلب إدارة الغابة كثروة وتراث وإصلاح طرق تمويل هذا القطاع، ولتنفطية نفقات هذا التمويل، فإن الأمر يقتضي إيجاد مصادر متعددة كمورد مالي وذاتي. فإذا كانت القواعد القانونية المركزية تضع الإطار اللازم من أجل سياسة حماية متناسقة، فإن تطبيق مدى أهمية هذه القواعد يظهر على المستوى المحلي، لأنه لابد من أن تعطى للإدارة الوصية والجماعات المحلية والمجتمع المدني الإمكانيات المادية لكي تقوم بدورها أحسن قيام. خاصة وأن الوسائل المتاحة للادارة الوصية تبدو قاصرة عن تحقيق الأهداف المنشودة :

الموارد البشرية والتكنولوجية بإقليم شفشاون

التجهيزات	التجهيزات	التجهيزات
التقنيين 29	الموارد الغابوية	المشاتل الغابوية
المهندسين 5		
القرسان والمساعدين 8		
0 وحدة	إندماج الشتائل الصالحة لإعادة تسجيل المناطق الغابوية التي تعرضت للحرائق أو التعشيب	المسالك الغابوية
827 كلم	صعوبة المسالك والتي تحول دون وصول الآليات والمعدات أثناء الحرائق	المسالك الغابوية
91 كلم	بمعدل مصد واحد لكل 1525 هكتار	هدادات النار
8 أبراج	بمعدل برج واحد لكل 17321 هكتار	أبراج مراقبة الحرائق
54 وحدة	بمعدل وحدة لكل 2560 هكتار	نقط الماء
31 وحدة		وسائل النقل
6 وحدات		التجهيزات



نتائج الرصد الميداني محور الغابة



استغلال المجال الغابوي
كمطارح للنفايات بما يعنيه
ذلك من تلوث.

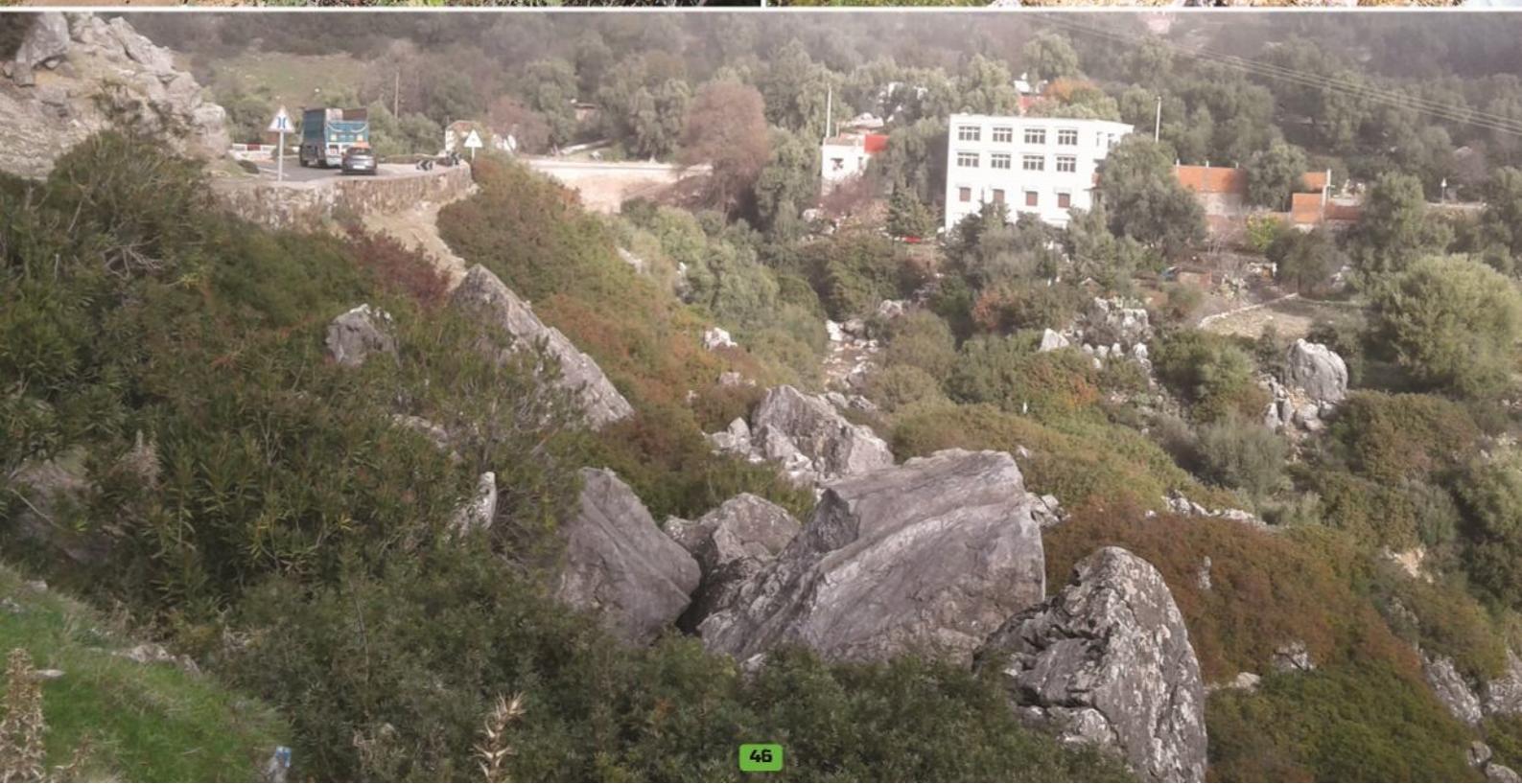
تلوث المياه يعكس سلباً
على جودة الغطاء الغابوي.

عدم مراقبة الصحة الغابوية
يهدد بانتشار الأمراض التي
تتلف الأشجار.



الضغط السكاني يهدد المساحات الغابوية (معدل المخالفات المسجلة سنوياً 1700)؛

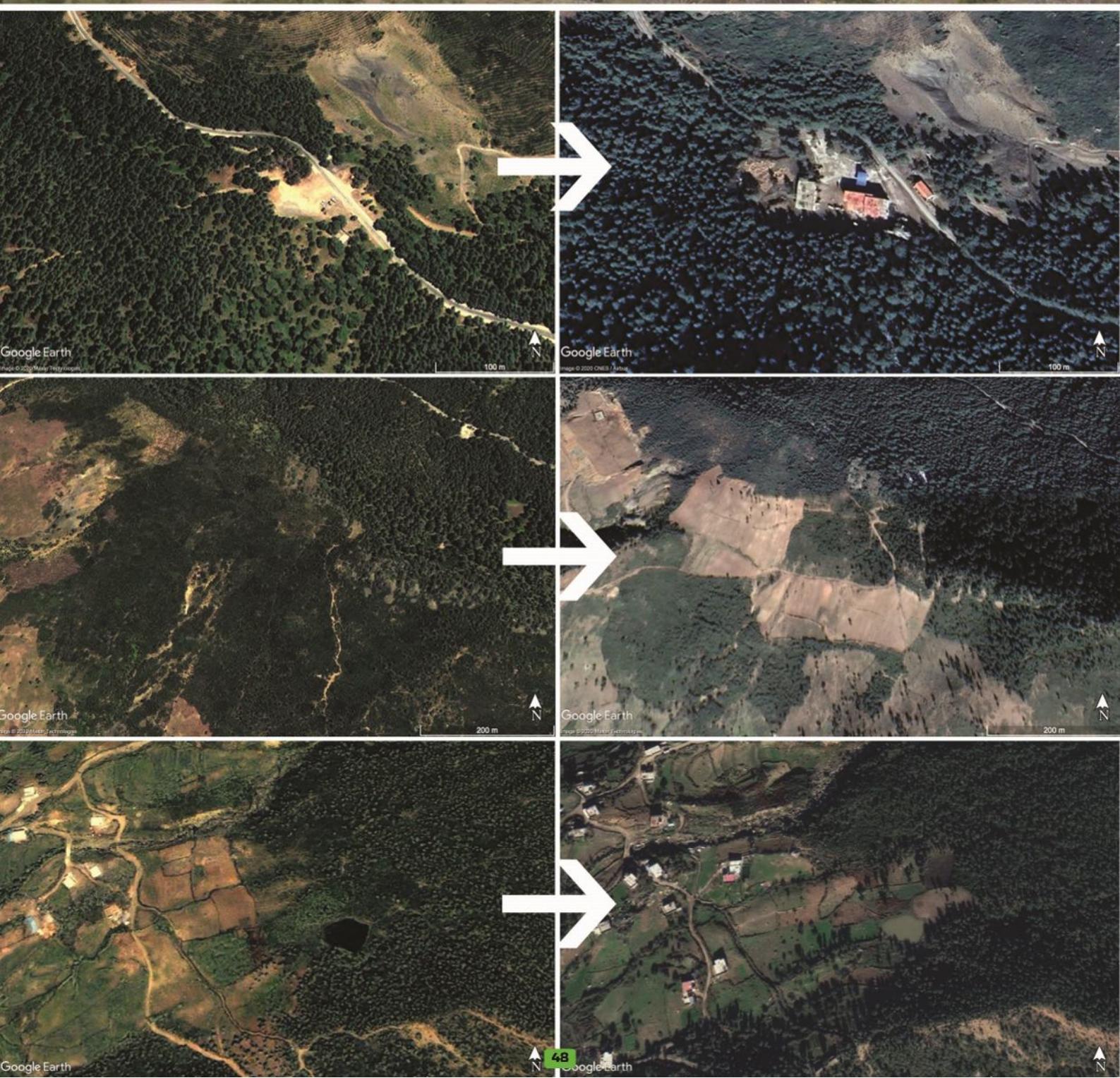
زراعة القنب الهندي تسرع وتيرة الإجتثاث المفرط لغابة هن طرف الساكنة للحصول على أراضي جديدة قصد زراعتها.





بعض مظاهر الاجتثاث والقطع العشوائي للغابات،
لاستخراج الأراضي على حساب الغابات بالإقليم؛
التحطيم المفرط والعشوائي، التعشيب: ما يفوق
320 هكتار في السنة؛
قلة نقط مراقبة الغابة.

الفوضى الحاصلة في المحيطات الرعوية؛
الرعي الجائر الذي يتسبب في القضاء على الغابة؛
تأثير تدهور المجال الفابوي على النبات والوحish:
إنقراض مجموعة من الأنواع وتهديد الأخرى.



نسبة حرائق الغابة ارتفعت وأغلبها حرائق مفتعلة، وهي تهدد الثروة الغابوية بالإقليم (الحرائق : 932 هكتار في السنة)

التغيرات المناخية لها تأثير سلبي وملحوظ على نمو الغابة وانتشارها.

عدم مراقبة الصحة الغابوية يهدد بانتشار الأمراض التي تتلف الأشجار.





توصيات



1

استكمال تحديد الملك الغابوي والذي يمكن من إعطاء فكرة واضحة على العقار والفصل بين ما هو خاص وما هو عام (تعرضات على التحديد الإداري الغابوي شملت مساحة 35000 هكتار) إرتباطاً بضرورة تفعيل وتسريع مسطرة التحفيظ؛

2

ضرورة إدراج قضايا تدبير الغابة في المخططات الجماعية للتنمية وبالتالي يجب إعادة النظر في توزيع الموارد بين الدولة والجماعات المحلية القروية في إطار ظهير 20 سبتمبر 1976، حيث كان هدف المشرع هو إيجاد تنظيم جديد لاستغلال الملك الغابوي من أجل مد هذه الجماعات بمنتج الغابة ليشكل أحد مواردها وللحد من العجز في هيئانيتها، كما خول لهذه الجماعات حق المداولة في شؤون الغابة الواقعة في ترابها.

3

ضرورة الحفاظ على الثروة الغابوية باعتبارها تراثاً هادياً ولا مادياً، وهذا يستدعي إدارتها بطريقة تشاركية بين جميع المتتدخلين إدارة ومنتخبين و مجتمعاً مدنياً



4

الدعوة إلى تكثيف حملات التشجير سواء من طرف السلطة الوصية على القطاع أو من طرف الجمعيات العاملة في مجال البيئة؛

5

التحسيس بخطورة الزراعات الحالية على المجال البيئي بالإقليم ونتائجها الكارثية (القنب الهندي) سنوياً تتم معاينة مخالفات الحرث وزراعة القنب الهندي على مساحة تفوق 6500 هكتار داخل المجالات الغابوية؛

6

تقوية تأطير الغابات وحراستها عن طريق الرفع من مستوى التكوين لأطر وتقنيي القطاع الغابوي، وخاصة في ميدان الإرشاد والتواصل؛

7

تزويد الحراس بوسائل التنقل والاتصال، وكذلك تدعيم وسائل مكافحة الحرائق وتحديثها، بالإضافة إلى تنمية مستدامة للغابة؛

8

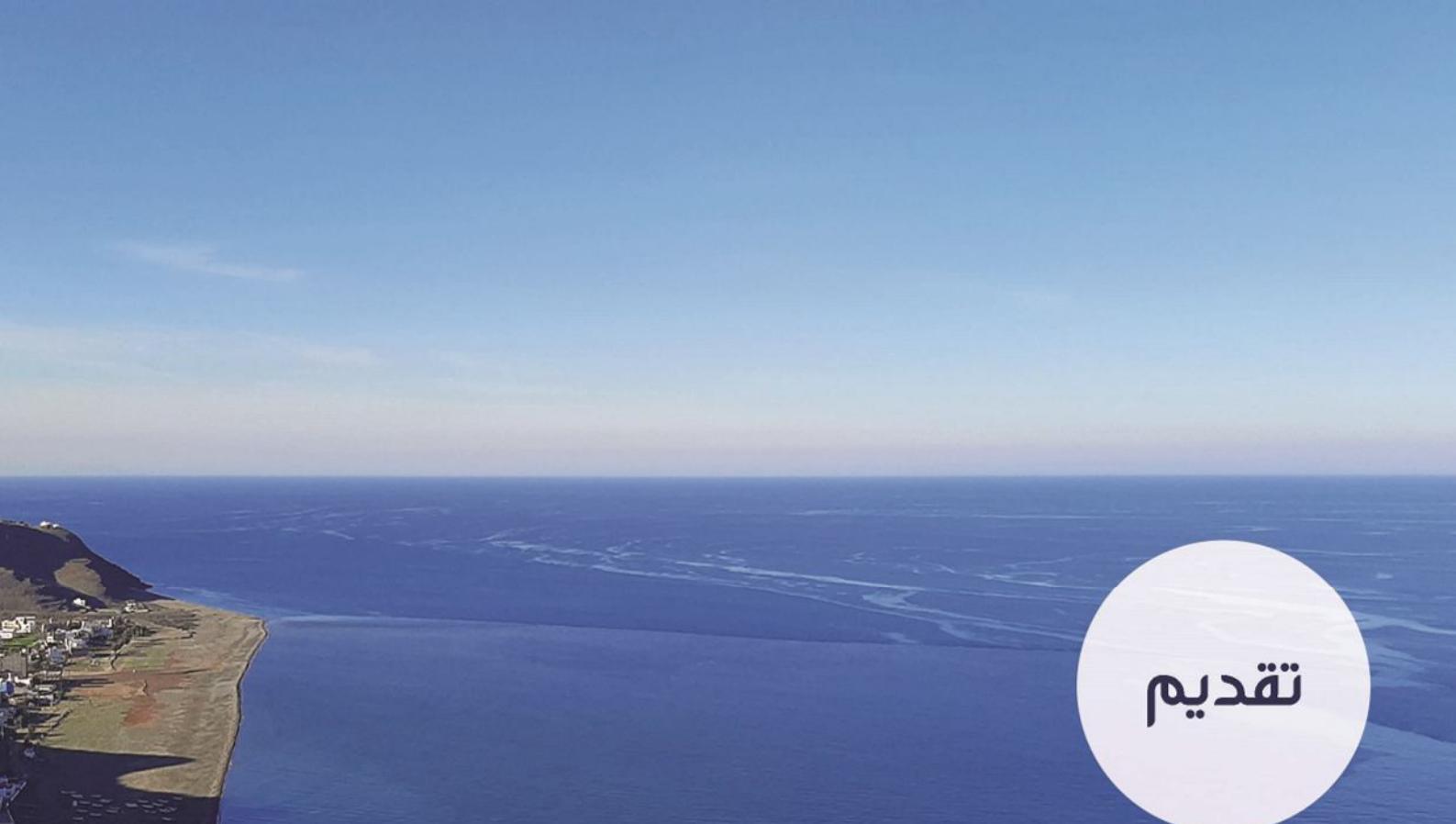
تنظيم القنص ومنع القنص العشوائي المجاور للسكان والذي يهدد سلامة الساكنة؛

9

ضرورة تحسين الظروف السوسية اقتصادية للساكنة بالمناطق الريفية المجاورة للغابة وخلق فرص للشغل بما يؤدي إلى التخفيف من الضغط على المجال والموارد الغابوية.

A wide-angle photograph of a coastal landscape. In the foreground, a dark, rocky hillside slopes down towards the sea. The middle ground shows a calm blue sea meeting a range of mountains in the distance. A prominent, rugged mountain peak rises on the right side of the frame, its slopes covered in sparse vegetation. The sky is clear and blue.

محور الساحل



تقديم

1- تعريف الساحل : قانون 12 - 81

وهو منطقة ساحلية تتكون من :

- جزء بري : من الملك العام كما هو محدد في الفقرة (أ) من الفصل الأول من الظهير الشريف الصادر 7 شعبان 1332 هـ موافق فاتح يوليوز 1914 م ويتكوين من مصبات الأنهار والخلجان والبرك والسبخات والبحيرات وكذا المستنقعات المالحة والمناطق الرطبة المتصلة بالبحر والشروط الكثبانية الساحلية؛
- جزء بحري: من شط البحر وعلى امتداد المياه البحرية الواقعة على بعد 12 ميلاً بحرياً من هذا الشط في اتجاه البحر.

1- قراءة في قانون 12-81 الخاص بحماية الساحل :

تعزز الترسانة القانونية بالمغرب بقانون حماية الساحل تحت رقم 12 - 81 الذي يسعى إلى تحقيق سلسلة من الأهداف تمثل في المحافظة على توازن الأنظمة البيئية الساحلية وعلى التنوع البيولوجي وحماية الموروث الطبيعي والثقافي والموقع الإيكولوجي والمناظر الطبيعية ومقاومة التعرية الساحلية، والوقاية من التلوث وتدهور الساحل ومحاربتهم والتقليل منهما وضمان إعادة تأهيل المناطق والموقع الملوثة، أو المتدهورة، واعتماد التخطيط من خلال المخطط الوطني للساحل والتكامل الجهوية للساحل في توافق وانسجام مع وثائق إعداد التراب.

ويرمي كذلك إلى إشراك جمعيات المجتمع المدني والقطاع الخاص والجماعات الترابية في مسلسل اتخاذ القرارات المتعلقة بتدبير الساحل وتشجيع سياسة البحث والإبتكار بهدف إستطلاع الساحل وموارده.

وفيمما يتعلق بالتدابير الرامية إلى حماية الساحل والمحافظة عليه، ينص القانون على عدم المساس بالحالة الطبيعية لشط البحر، وعلى إحداث منطقة حاذية للساحل يمنع فيها البناء، كما يمنع هذا القانون صب المياه المستعملة أو النفايات التي تؤدي إلى تلوث الساحل.



ا - مؤهلات طبيعية وجغرافية مهمة:

الموارد البحرية والساحلية المغربية تضم منظومات مهمة، فالموارد البيولوجية البحرية غنية ومهمة ومتعددة، أكثر من 7225 نوع (7136 نوع حيواني و 689 نوع نباتي) حسب الدراسة الوطنية حول التنوع البيولوجي. يتتوفر إقليم شفشاون على ربع الساحل المتوسطي المغربي بـ 120 كلم، ممتد من مصب واد لاو إلى خليج الجبهة حيث تتواли شواطئ متعددة ضيقة تارة وفسحة تارة أخرى عبر أحراج مطلة على البحر في أغلبها انحدار كبير وتتنوع نباتي بشكل الواجهة البرية لهذا الساحل المتميز بيئياً والغني بالمشاهد المجالية من شواطئ ، تلال ، أحراج ، ومناطق رطبة، حيث تشرف الجماعات الساحلية : تيزكان، اسطيحة،بني بوزرة،أهتار،بني سميح، وهيروة على التدبير والتنمية الترابي.

هذا الساحل تصله مجاري هادئة وروافد قادمة من داخل الإقليم تتبع أغلبها من أوساط جبلية متعددة وهي: واد لادلو، واد أحروس، واد تارغة، واد أبو يحيى، واد القنار، واد أدلمان، واد الملاح، واد مسيابة، واد تراست، واد الخميس ، واد سidi فتوح، واد تاغاسا، واد أورينك، تجرف معها أتربة بملائين الأطنان (إشارة للتعريفة).

الخطوط العريضة للمشهد الجيومورفولوجي للساحل الشفشاوني، نتاج لتطور حديث للحقبة الجيولوجية الرباعي الأعلى وما قبل. طبيعة المجال عبارة عن هواوش ضيقة للساحل محاطة بأحواض عبارة عن حواجز تضاريسية ونتائج أيضاً لدينامية مهمة للحوض خاصة حوض واد لاو وتبين التباينات الممكنة بين مكونات هذا الوسط الطبيعي .

جغرافياً يتميز بمشاهد خلابة، تميز جيولوجي، تنوع الأوساط البرية والبحرية، قوة جذب كبيرة للمناطق الداخلية للساحل والتي يمكن أن تساهم في النمو السياحي المرتكز على المنتوجات المجالية المتميزة وعلى الطبيعة والغابات وعلى الموروث الثقافي المعاصر واللامعاصر، تواجد للمناطق القروية بكثرة والتي لها قوة جذب كبيرة.

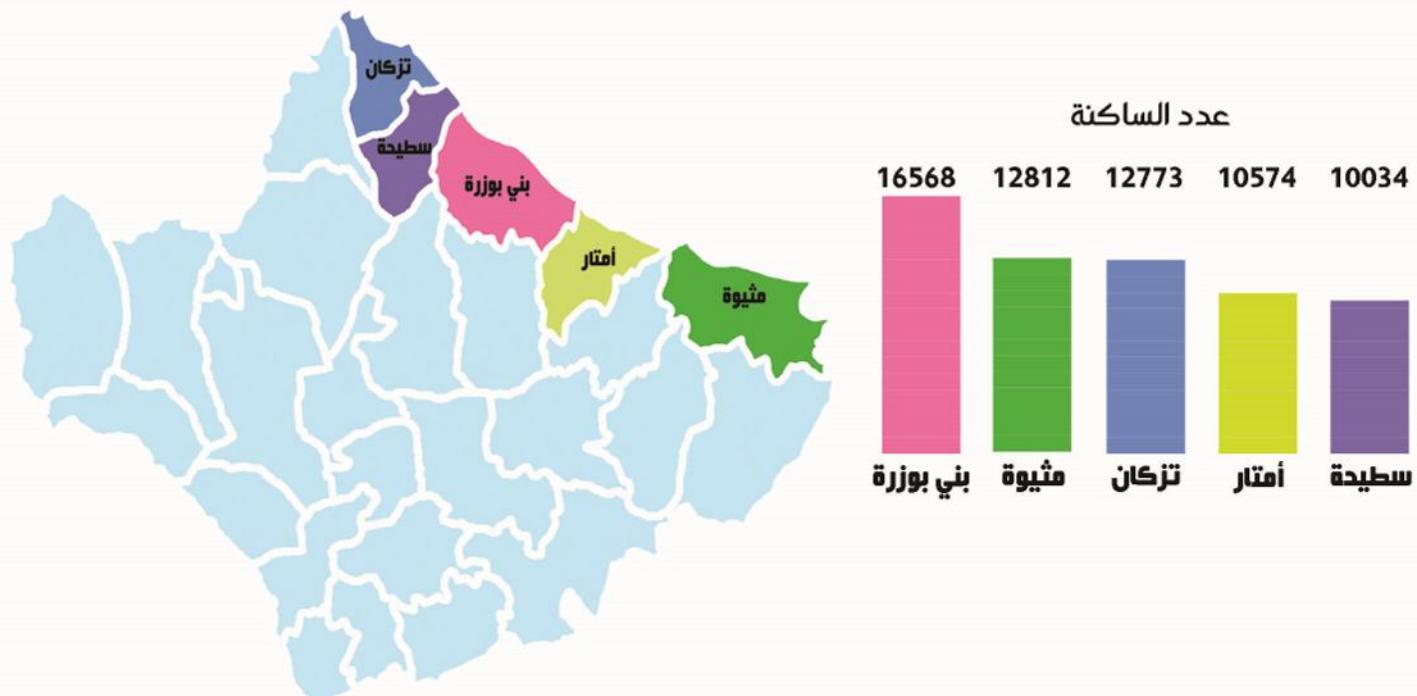




II - المؤهلات الديموغرافية للساحل :

هذا المجال يعرف استقراراً بشرياً وتمدنا مضطرباً وسريعاً في غياب تثمين وتدبير مواز للإكراهات سواء الطبيعية المرتبطة بهذه المنظومة ، أو تلك المرتبطة بالإنسان واحتياجاته الملحّة، أمام أخطار كبيرة مرتبطة هي الأخرى بالمجاري المائية والتساقطات، البحر ومنسوب المياه، وتدبير الساحل وعدم اكتثار الساكنة المستقرة والجماعات الترابية التي لا تغير هذا الجانب اهتماماً أكبر في مخططاتها التنموية.

إدارياً وحسب الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014، عدد السكان بالمرأكز الساحلية أو بالقرب منها يتوزع على الشكل التالي:



وعموماً ساكنة المنطقة الجامدة بين الساحل والمناطق الداخلية تضم دائري بوجحمد 102247 نسمة، والجبهة 98049 نسمة، ونسبة النمو ما بين إحصاء 2004 وإحصاء 2014 تتراوح بين أضعف نسبة بأمتار 0.52% و 2.33% بمركز الجبهة.

III - البنية التحتية للصيد البحري بإقليم شفشاون:

1- الموانئ بالإقليم:

يلعب الصيد البحري دوراً أساسياً في النسيج الاقتصادي والاجتماعي للساكنة، نظراً لأن هذا الساحل يتتوفر على مؤهلات طبيعية ويزخر بمخزونات سمكية متنوعة. ويوجد بالإقليم ميناءان متخصصان بالأساس في الصيد البحري، وهما :

ميناء الجبهة

يوجد على ساحل البحر الأبيض المتوسط على بعد 133 كم من الشمال الشرقي لمدينة شفشاون، بخط العرض شمالاً $35^{\circ}13'10''$ وخط الطول غرباً $4^{\circ}40'45''$. ومن بين مؤهلاته البنوية، مساحة الحوض المائي في الميناء 2,5 هكتار، منشآت الحماية طولها 350 متر، منشآت رسو السفن طولها 128 متر. كما يتتوفر الميناء على بنيات فوقيه، أهمها سوق للسمك (مساحة 289 متر مربع)، 04 مخازن لتجار السمك بالجملة، 44 مخزناً مختصاً للبحارة الصيادين في القطاع التقليدي في طور البناء، مستودع لصناديق السمك، 09 مستودعات لأصحاب سفن الصيد الساحلي ومصنعاً للثلج بسعة إجمالية تصل إلى 6 أطنان في اليوم ومحطة للوقود.



ميناء الشماعلة

أطلقت وزارة الصيد البحري أشغال بناء ميناء الشماعلة في سنة 2006 في إطار إستراتيجيتها الوطنية لإنشاء قرى للصيادين وتحسين ظروف عملهم ومعيشتهم، وانتهت أشغاله سنة 2009.

يقع ميناء الشماعلة على الساحل المتوسطي في تراب إقليم شفشاون على إحداثيات خط طول $35^{\circ}12'28''$ شمالاً وخط عرض $4^{\circ}39'59''$ غرباً على الطريق الجهوية R414، 75 كم شمال مدينة شفشاون.





٢- الأسطول البحري:

يتكون من ٥٦ مراكب لصيد السردين، ٤٠ مراكب للصيد بالخيط، ٣٢ مركبا موسميا لصيد السردين و١٠ مراكب للصيد بالجر، إلى جانب ٤٥٨ قاربا للصيد التقليدي. والقطاع يشغل أزيد من ١٥٠٠ بحار بطريقة مباشرة وغير مباشرة، منها ٤٨٠ بحار بالنسبة للصيد الساحلي و١٠٨٠ بحار بالنسبة للصيد التقليدي و١٨ تاجر سمك وعاملين في صناعات الصيد.

٣- أهم موقع الصيد والجمعيات المهنية بالإقليم :

يضم الإقليم مجموعة من نقط الصيد التقليدي والساحلي وهي موزعة على الشكل التالي : سidi افتوج، تاكموت، الجبهة، تغسة، أمтар، عرقوب، جنان النيش، سidi يحيى أعراب، الشماعلة، سطيحات، أزنتي، تارغة و قاع أسراس. كما يتميز الإقليم بجمعيات للمجتمع المدني مؤهلة ومواكبة لكل ما هو مستجد في القطاع خاصة في مجال البيئة الساحلية والبحرية على العموم. ويتوفر الإقليم على جمعية لأرباب سفن الصيد الساحلي، تعاونيات وجمعيات البحارة الصيادين التقليديين في كل من الجبهة، أمtar، الشماعلة وقاع أسراس...





4- المشاريع المنجزة الراامية إلى تثمين الموارد السمكية وتحسين ظروف الإشتغال:

بالإضافة لمشروع تهيئة وتوسيع ميناء الجبهة، خلق قرية للصيادين بالشمامعة و إحداث نقط للتغريغ بقاع أسراس و تارغا، عرف قطاع الصيد البحري بالإقليم مشاريع أخرى لا تقل أهمية، نذكر منها : خلق محمية "البوران" التي تقع على طول الشريط الساحلي المتوسطي ما بين الجبهة وصولا إلى "تمرابط" ، و التي أنشأت ما بين سنتي 2015 و 2016 وذلك تماشيا مع الإستراتيجية المتعلقة بتدبير واستغلال الثروة السمكية، وحماية المخزون السمكي، وكذا تنظيم الصيد داخل هذه المحمية. وذلك في ظل الأهمية التي تكتسيها هذه المنطقة الإيكولوجية، سيما على مستوى توالي الأصناف السمكية المهددة بالإنقراض، في آفق الرقي بنشاط الصيد التقليدي بالمنطقة الشمالية.



إكراهات الساحل :

العزلة وانحسار الفضاءات الفلاحية بسبب ظروف وحيثيات جيومورفولوجية خاصة، كتعدد الخوانق والخنادق والأجراف التي تسرع تدهور المجال الساحلي، إذ أن الشواطئ الممتدة بين وادٍ لاو والجبهة تتميز بالضيق والانكسار؛

الضغط العمراني ينقص من القدرة الدفاعية الطبيعية للساحل وتدهور المشاهد الطبيعية والمنظومات النباتية الخاصة بهذا الوسط دون احترام لقوانين المعامل بها في مجال تدبير المناطق الساحلية؛

الاستخراج المفرط للرمال من الشواطئ بشكل غير قانوني بغاية مواكبة الحاجة الملحة لقطاع البناء وما ينتج عنه من إخلال بالتوازن البيئي والمورفولوجي لتلك الشواطئ المتمثل في تدهور التلال الشاطئية وتعريمة الشواطئ ومصبات الأودية ويهدد مستقبلاً بنتائج وخيمة كارتفاع هستوى البحر من 26 إلى 82 سنتيمتر في حدود سنة 2100 مقارنة مع معدل ما بين 1980 و 1999 خطر حقيقي سيغير مشهد الساحل جذرياً مع توقيع فيضانات وغمر بعض المناطق الشاطئية.(شاطئ اسطيفات نموذجاً)؛

الصيد العشوائي (الآليات ووسائل صيد غير مناسبة في مجملها، اهتمام قليل بالتنوع الإحيائي بل وتدمره وعدم احترام الراحة البيولوجية واستحواذ أصحاب مراكب الجر على الثروات السمكية بشكل عشوائي وغير مستدام) يؤثر على الثروة السمكية ويدفع الساكنة المحلية نحو الزراعة والفلاحة المعاشرة وانتشار زراعة (القنب الهندي)؛

البيات التحتية الموجودة حالياً ضعيفة رغم برامج التهيئة الحضرية لبعض المراكز خصوصاً فيما يتعلق بانهيارات الطريق الساحلي المستمرة والمكلفة، وتلك المتعلقة بالماء صالح للشرب الذي يعرف نقصاً مهولاً يتضاعف خلال موسم الاصطياف، الصرف الصحي الذي في مجمله عبارة عن حفر تلوث المياه الجوفية والآبار، وتبقى التقنيات الصلبة من أكبر إشكالات الساحل بحيث تتوزع مطارات عشوائية على طول هذا المجال بشكل يشوّهه ويؤثر على قدرة الجذب السياحي. وبالرجوع لبرامج الجماعات الترابية ومعرفة ما اقترح في مخططات التنمية يتبيّن أن الجانب البيئي غير مدرس بدقة ولا يحظى بالأولوية.



The background image shows a wide expanse of blue water meeting a range of mountains under a clear sky. In the foreground, there's a sandy beach area with some low-lying buildings and vegetation. A dark, semi-transparent rectangular overlay covers the bottom half of the image, containing the text.

نتائج الرصد الميداني

محور الساحل



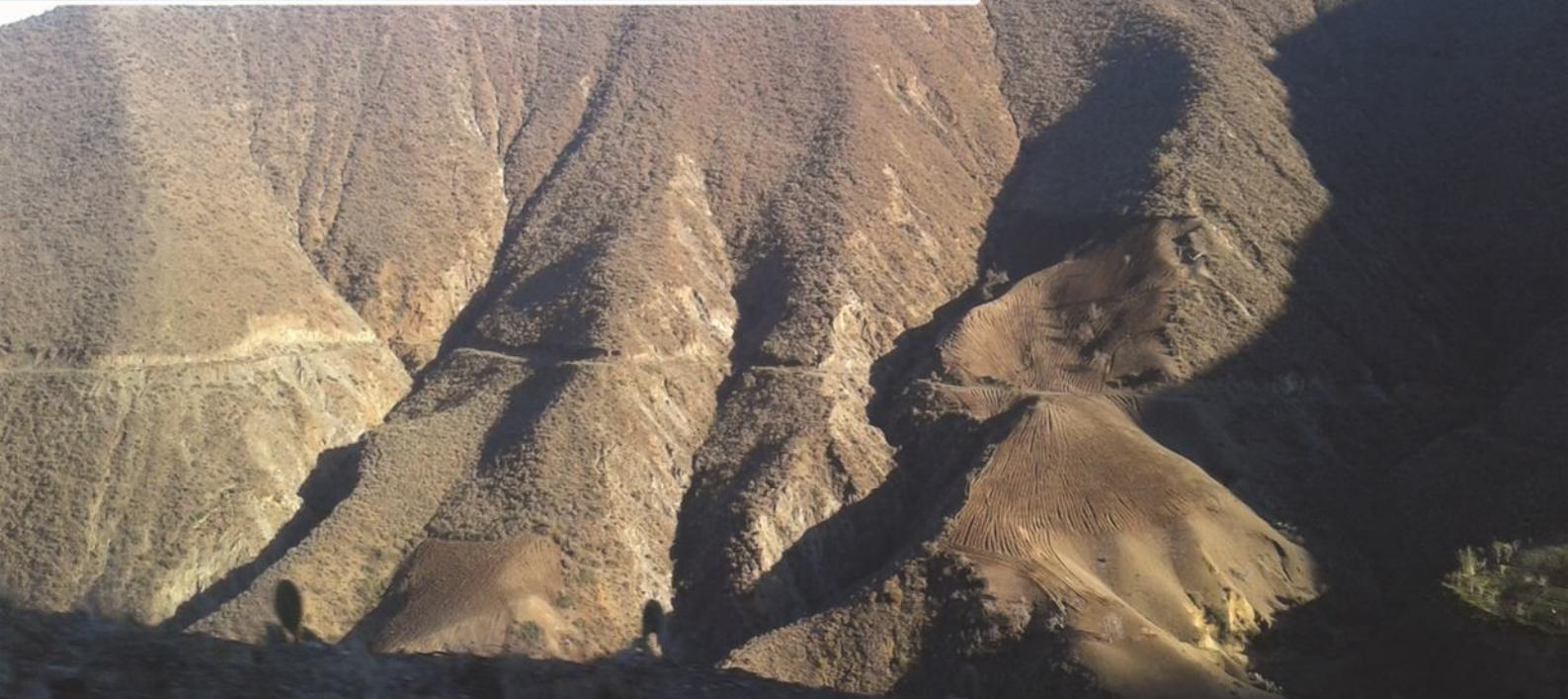
الضغط العمراني، إذ شهدت السنوات الأخيرة قفزة نوعية في البناء سواء على الشاطئ مباشرة أو في المناطق المحيطة وذلك بالموازاة مع تزايد الطلب السياحي خلال موسم الإصطياف؛ علماً أنَّ أغلب البناء المذكور يتم في غياب شروط دقيقة ومخططات تهيئة مدرورة تراعي خصوصية المجال (بناء عمارات ذات طوابق متعددة بمحاذاة الشاطئ مثلاً).

الضغط السياحي في غياب بنيات استقبال مؤهلة وقادرة على إستيعاب الطلب المتزايد وعلى التخفيف من آشكال التأثيرات السلبية على المجال الناتجة عن ذلك الضغط. (لا توجد إلا وحدة فندقية واحدة على طول الا 120 كيلومتراً التي تمتد من قاع اسراس وحتى الجبهة، وبطاقة إستيعابية ضعيفة).



الاستنزاف المفرط لرمال
شواطئ المنطقة وأوديتها
بوسائل غير قانونية وببعض
التوافق من الجهات المعنية
بالموضوع).

إرتباطاً بالنقطة السابقة لاحظنا
تدهوراً للمشاهد الطبيعية
والتسبب بالتعرية المائية
و والإخلال بالمنظومات البيئية.





التلوث الناجم عن انتشار مطاحن النفايات العشوائية على طول المراكز التي يتكون منها هذا الساحل، ومهما يزيد الأمر استفحال التخييم العشوائي الذي يصل مداه في فترة الصيف حيث يعرف هنسوب كميات النفايات إرتفاعاً كبيراً.



التلوث الناجم عن الاستعمال المكثف للمباني وأشباهها في الفلاحة والتي تنجرف جميعها لتصب في مياه الشواطئ.



غياب شبكات الصرف الصحي يهدد ليس فقط صحة الساكنة والمياه العذبة بل يمتد ليشكل تهديداً حقيقياً لمياه البحر.

الصيد العشوائي واستنزاف الثروة السمكية للمنطقة أو بالأصح ما تبقى منها، استعمال الشباك غير القانونية المسببة للضرر بغية تحصيل كميات كبيرة من الأسماك وعدم احترام فترات الراحة البيولوجية الأمر الذي يؤدي إلى التنوع البيولوجي بتلك الشواطئ كما ونوعاً.



نوصيات

إلى أين نتجه بخصوص تدبير المجال الساحلي؟ الإستمرار في التدبير السابق وفي نفس النهج رغم كثرة الوثائق التعميرية والتدميرية والقوانين مما يجعلنا ندق من الآن ناقوس الخطر وعلى الجماعات الترابية أولاً والسلطة المحلية وقف هذا الدمار، وجعل التوصيات والتداءات المتكررة للحفاظ على الساحل وتنميته، أولوية الأولويات لتقادي كوارث، لا محالة، قادمة في غفوة هنا، وخصوصا مع التغيرات المناخية الحالية التي ستريك حتما كل الحسابات.



1

حماية محمية البوران (هو الجزء الاقصى غرباً من البحر المتوسط، ويقع بين إسبانيا في الشمال والمغرب والجزائر في الجنوب) من السلوكات البشرية كتخريب واقتلاع الشعاب المرجانية من أماكنها المخصصة نظراً لأهميتها القصوى في حماية الأحياء البحرية وتкаثرها، شأنها شأن الشعاب الكبيرة المتواجدة بمناطق مختلفة والتي تعمل على استرجاع التوازن الطبيعي والبيئي الذي كانت تزرع به المنطقة سابقاً.

2

احترام القوانين والميكانيزمات الدولية والاتفاقيات الموقعة من طرف المغرب كاتفاقية ستراسبورغ (حماية الطيور)؛

3

وضع شبكات التطهير السائل ومحطات المعالجة لكل المراكز الساحلية والأخذ بعين الإعتبار تضاعف الساكنة خلال العطل وموسم الإصطيف؛

4

إخراج مشروع المطرح الإقليمي المراقب للنفايات الصلبة؛

5

دعم المجتمع المدني للقيام بمهامه التحسيسية، الترافعية والتنمية؛

6

تقوية الحراسة والرصد بال المجال البحري والساحلي؛



7

تنظيم ومراقبة الصيد التقليدي والساحلي والعمل على تحسيس وتكوين العاملين في قطاع الصيد وضمان احتياط اجتماعي يناسب عملهم المعرض للأخطار؛

8

دعم الجماعات التراثية لتفطير الخصائص المنهولة في البنية التحتية وفي التدبير المعقلن للمجال وإطلاق حكامة جيدة بين المتتدخلين وتفعيل شراكات بينهم؛

9

تطوير التتبع الميداني للمنظومات الساحلية لمعرفة أي طارئ، خرق، تعاطي سلبي، نهبإلخ لمجموع أجزاء هاته المنظومات وأخذها بعين الاعتبار في البرامج والمخططات التراثية؛

10

إغناء المخططات الجماعية التراثية للساحل بتوجيهات ومشاريع تساهم في تدبير الساحل من خلال مميزاته المتعلقة بالجيولوجيا : ساحل صخري، ساحل رملي، منطقة قلع، منطقة ترسب ، ومنطقة نثر، تلال، تلال شاطئية، أرضية فقيرة، غياب المواد العضوية ووجود ملح، نباتات خاصة كالطاھاریس والتي تدعم وتقاوم زحف الرمال؛

11

تأهيل البنية التحتية لجعل هذا المجال أكثر صلابة وإعداده لأي طارئ مناخي وجعله بديلاً للاستقرار على الأقل للمنظومات الطبيعية البرية المقابلة للساحل؛



12

يجب توفير خرائط دينامية للمنظومات البيئية الشاطئية ومعرفة وثيرة التعرية وتتبعها بهدف معرفة الشواطئ الهشة وتحديد التدخلات الاستعجالية واقتراحتها وتبيينها ترابياً وهالياً من طرف مدربى المجال؛

13

الحفاظ على دينامية التبادل الرسوبي بالشكل الطبيعي الذي تحدثه الأمواج وظاهرة المد والجزر وعلى الرطوبة الجوية (الهواء / الريح) يأتي من البحر نهاراً نحو اليابس والعكس بالليل؛

14

تنوع الأنشطة بين الفلاحة الغذائية والصيد التقليدي مع تطويرها بشكل مستدام وناجح اقتصادياً كبديل للوضع الحالي؛

15

إعطاء أهمية كبيرة للعملية التعميرية الموجودة حالياً وكيفية تطوير هذه المراكز؛

16

ترميم خط الشاطئ : Restauration des traits de côte

17

محاربة استخراج الرمل بطرق سرية وعشوانية؛

18

تنفيذ قانون الساحل وتنزيل القوانين التنظيمية المتعلقة بهذا القانون؛

19

دعم البحث العلمي المرتبط بالساحل؛

20

تقاسم المعطيات والبيانات والأخبار حول الساحل بين المتتدخلين وجعلها عمومية؛



محور النفايات



تقديم

طبقاً للقانون 28-00 المتعلق بتدبير النفايات والتخلص منها والذي دخل حيز التنفيذ سنة 2006، فإن أقاليم وعمالات المملكة المغربية مطالبة بإعداد، وفي أجل أقصاه 5 سنوات، مخططاً مديرياً لتدبير النفايات المنزليه والمهاشة لها. وتعد صياغة هذه المخططات جزءاً لا يتجزأ من البرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزليه.

المغرب سيتتج حالياً (سنة 2020) أكثر من 6 مليون طن في السنة من النفايات ومع النمو الديموغرافي والاقتصادي يصبح التأثير السلبي على البيئة، الصحة، الموارد الطبيعية، من أهم معنيات التنمية.

إقليم شفشاون الذي يضم 28 جماعة ترابية والتي يصل انتاجها من النفايات حوالي 76 طن في اليوم (سنة 2020)، هذا الإقليم لا يتتوفر على أي مطرح لجمع النفايات يلبي أدنى الشروط القانونية والبيئية ولا على نظام لتدبير وجمع النفايات المنزليه (باستثناء الجماعة الحضرية لشفشاون التي تعتمد التدبير المفوض).

يعتبر تدبير النفايات الصلبة والمطارح العمومية من أهم ركائز التنمية المستدامة حيث تساهم في المحافظة على البيئة وفي تحسين ظروف عيش الساكنة. فالعمل في ميدان تدبير النفايات المنزليه ينبغي على أربع محاور أساسية:

- أولاً** : تقليل أكبر قدر ممكن من النفايات المنزليه في المتنبع;
- ثانياً** : الرفع من وثيرة إعادة الاستعمال وإعادة التدوير؛
- ثالثاً** : تشجيع التخلص من النفايات المنزليه بطريقة إيكولوجية؛
- رابعاً** : توسيع وتعزيز الخدمات ذات الصلة بتدبير النفايات المنزليه.

القانون المنظم لتدبير النفايات الصلبة :

من الناحية القانونية، يعتبر الظهير الشريف رقم 153-06-22 الصادر في 22 نونبر 2006 أصل القانون رقم 00.28 المتعلق بتدبير النفايات والتخلص منها ويهدف هذا القانون بصفة عامة إلى وقاية صحة الإنسان والوحش والنبات والمياه والهواء والتربة والأنظمة البيئية والموقع والمناظر الطبيعية والبيئة بصفة عامة من الآثار الضارة للنفايات والحماية منها. يرمي هذا القانون إلى ما يلي :

- الوقاية من أضرار النفايات والتقليل من إنتاجها؛
- تنظيم عمليات جمع النفايات ونقلها وتخزينها ومعالجتها والتخلص منها بطريقة عقلانية من الناحية الإيكولوجية؛
- تثمين النفايات بإعادة استعمالها أو تدويرها أو بكل عملية أخرى لأجل الحصول من هذه النفايات على مواد قابلة للإستعمال من جديد أو على الطاقة؛
- إعتماد التخطيط على الصعيد الوطني والجهوي والمحلي في مجال تدبير النفايات والتخلص منها؛
- إخبار العموم بالآثار المضرة للنفايات على الصحة العمومية وعلى البيئة وبالتالي الهدافه إلى الوقاية من آثارها المؤذية أو معاوتها؛
- وضع نظام للمراقبة وجزر المخالفات المرتكبة في هذا المجال.

المخطط الوطني لتدبير النفايات الصلبة :

لابد من التذكير بالبرنامج الوطني للنفايات الصلبة والذي جاء من أجل سد الخصاص الحاصل في تدبير قطاع النفايات المنزلية، ويستهدف كل المدن المغربية بدون استثناء على مدى 15 سنة بهدف تحسين مستوى عيش المواطنين.

ويروم على المدى الطويل إلى تعليم جمع ومعالجة النفايات المنزلية، تقليل المشاكل التي تسببها المطارات القديمة والعمل على دفن النفايات بطريقة مراقبة ومقننة وتشجيع تدوير النفايات، وقد تم تقسيمه إلى ثلاث مراحل كالتالي :

إدماج المشاريع في طور الإنجاز ضمن المشاريع ذات الأولوية ونذكر منها :
تحسين نظام الحكامة بقطاع النفايات المنزلية؛
الدعم المالي لخدمات تدبير النفايات المنزلية؛
تطوير إمكانات التكفل بالأبعاد البيئية والإجتماعية؛

المرحلة الأولى :
وامتدت إلى
حدود 2012
وهي مكونة من :

استمرار محور تطوير نظام الحكامة الخاص بالنفايات المنزلية وكذلك الدعم المالي لخدمات تدبير النفايات المنزلية؛
المراقبة البيئية والرصد البيئي؛
إنشاء وحدة خاصة للمراقبين والمفتشين وتنظيم دورات تكوينية وإعداد دليل خاص بإجراءات المراقبة البيئية؛
إنشاء آلية التنسيق بين مختلف الفاعلين؛
تطوير منظومات التثمين بهدف الرفع من نسبة إعادة التدوير.

المرحلة التدريجية :
امتدت ما بين
2012 و 2017
وتهم :

تحسين الحكامة الخاصة بالنفايات المنزلية؛
ترقية نظام المراقبة والرصد البيئي؛
تطوير منظومات إعادة تدوير وتنمية النفايات المنزلية؛
إعداد البرنامج الوطني والجهوي والإقليمي للنفايات المنزلية.

مرحلة التعليم :
والتي تمت إلى
حدود 2022 وتهم :

البرنامج الوطني للنفايات المنزلية

تبلغ تكلفة هذا البرنامج 40 مليار درهم،
تخصص منها 67% لخدمات الجمع والتنظيف
و 17% لخلق مطارات مراقبة.



الوضعية الراهنة لتدبير النفايات الصلبة وإشكالياتها بالإقليم:

1 - مدينة شفشاون

بدأ العمل بمطرح النفايات بشفشاون سنة 1970، ويقع في الجزء الغربي لسلسلة جبال الريف وبالضبط في الجزء العلوي من المدينة في منطقة رطبة تعاني من ارتفاع تساقط الأمطار ومن تيارات هوائية غالبا ذات اتجاه NE – SSW. تقدر مساحة المطرح بحوالي 1.8 هكتار، يستقبل حوالى 36 طن في اليوم من النفايات. جيولوجيا، يقع المطرح فوق تشكيلة هشة نافذة أو شبه هشة، تربت عن ذلك ظهور آثار التلوث الناجم عن حركة الملوثات في باطن الأرض على جل الآبار والينابيع المائية، ولهذا أغلقت جميع الآبار الموجودة في السافلة الواقعة جنوب غرب المطرح من طرف المكتب الوطني للماء والكهرباء.



تدبير عملية جمع النفايات الصلبة :

تتكون المدينة من أحياط مختلفة من حيث طبيعة المسالك والت موقع بالنسبة للمسالك الطرقية، والتي قد تكون لها تأثير على طريقة جمع النفايات. بالإضافة إلى الأحياء الموجودة في الضواحي والتي تم إنشاؤها نتيجة ظاهرة الهجرة من البوادي.

تدبر قطاع النفايات الصلبة، شركة مفوضة بذاتها، يصعب على إدارة البلدية تتبعه وتقييمه لقلة عدد أطر القسم التقني.

تعتمد هذه الشركة على جمع الأزبال المنزلية بواسطة الحاويات أساساً واعتماد نقط التجميع الوسيطة، خاصة في الساحات بالقرب من بوابات المدينة العتيقة، أما تكليس الشوارع وغسل الحاويات فيتم بالطريقة اليدوية أي تكليس وغسل هيكانيكي.

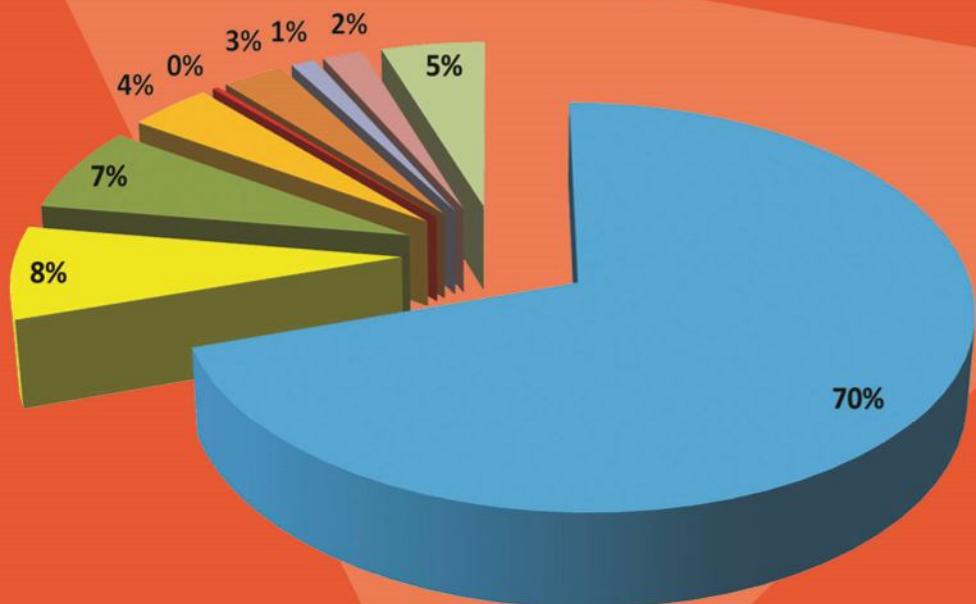
تعرف المدينة نقط سوداء وإفراجاً غير مشروع.

تدبير المطرح:

تعوق عملية تدبير المطرح عدة مشاكل، نذكر منها :
التدخل العشوائي لجامعي الأزبال (الميالة) يعوق عمليات التفريغ في قلب المطرح؛
وجود الساكنة بمحاذاة المطرح يجعل منه خطراً حقيقياً عليها وعلى البيئة؛
وجود المطرح في بنية جيولوجية هشة ونافذة ومنحدرة يجعل عصارة الأزبال تهدد المياه الجوفية.

المكونات الفيزيائية والكيميائية للنفايات المستودعة في المطرح :

تنتج ساكنة مدينة شفشاون حوالي 36 طن من الأزبال المنزلية أي ما يعادل 0.8 كيلوغرام في اليوم لكل شخص، وهذه الأزبال مكونة من :



- الأجزاء العضوية : % 70
- الأوراق و الكارتون : % 7,5
- الخشب : % 7
- البلاستيك : % 4
- الجلد : % 0,3
- النسيج : % 3
- المتلاثيات الحديدية : % 1,2
- الزجاج و الخزف : % 2
- الرماد : % 5

2 - تدبير النفايات الصلبة بالجماعات الترابية لإقليم شفشاون :

جميع المطارات بالنسبة للمراكز القروية عشوائية، غير مراقبة وغير مسيجة. و تخضع النفايات الصلبة بها إلى عملية الحرق في الهواءطلق (وهذا الأمر مخالف للمعايير القانونية)، والأخطر من ذلك أن هذه المطارات توجد بداخل أو بجانب أوساط طبيعية ذات أهمية إيكولوجية وهشة (في الغابة أو على جانب الواد أو جانب البحر...).

هناك محاولات من طرف بعض الجماعات الترابية القروية لتحسين عملية جمع النفايات الصلبة، أهمها تجربة مجموعة الأخماس.

بمبادرة من جمعية تلاسمطان وفي إطار برنامج ART GOLD. تأسست مجموعة الأخماس وهي مبادرة ترمي إلى تحسين

عملية جمع النفايات الصلبة داخل الجماعات القروية: باب تازة، تناقوب، الغدير، دردارة،بني طالح وبني دركول.

تسعى هذه المبادرة إلى إجراة التوجه الرامي إلى تطوير تدبير النفايات الصلبة بطريقة مشتركة بين الجماعات معتمدة في ذلك على تحسين عملية التجميع وهيكلة المطارح بجماعاتية وكذلك تسهيل عملية ولوح أنظمة التخلص من الليكسيفيا.

الجماعة	عدد الساكنة	كمية النفايات الصلبة	نحو	الوسائل	نحو	المطرح العمومي
بني زين	20904	0.41 طن في اليوم 150.17 طن في السنة بمعدل 0.82 كيلوغرام للفرد في اليوم	طن في اليوم	شاحنة واحدة حجم مكعب تعمل 6 أيام في الأسبوع ولمدة 5 ساعات في اليوم، فريق عمل من 5 عمال	100	عشواني
بني سعيد	16987	0.41 طن في اليوم 150.17 طن في السنة بمعدل 0.61 كيلوغرام للفرد في اليوم	طن في اليوم	شاحنة واحدة من حجم 3 متر مكعب تعمل 6 أيام في الأسبوع ولمدة 3 ساعات في اليوم، فريق عمل من 4 عمال.	100	عشواني . بترا بجماعة متيبة.
تركان	12773	3.34 طن في اليوم 1220.14 طن في السنة بمعدل 0.61 كيلوغرام للفرد في اليوم	طن في اليوم	شاحنة من حجم 10 متر مكعب فريق عمل من 4 عمال دانين و 20 موسميين	100	عشواني بجانب البحر
تلامبوط	8481	0.16 طن في اليوم 0.3 كيلوغرام للفرد في اليوم	طن في اليوم	بيكاب حجم 1.5 متر مكعب فريق عمل من 6 عمال أستند لهم كذلك تدبير النفايات الصلبة بمنتهى أقصى بمعدل مرتين في الأسبوع.	00	عشواني بالنسبة لمنتهى أقصى تعتمد تقنية جمع وحرق النفايات أو تقلها لمطراح مدينة شفشاون
أونان	25021	0.08 طن في اليوم 0.3 كيلوغرام للفرد في اليوم	طن في اليوم		00	عشواني عبارة عن نقط سوداء موزعة بالقرب من التجمعات السكنية
باب برد	25872	1.35 طن في اليوم 492.75 طن في السنة	طن في اليوم	شاحتين من حجم 3 و 6 متر مكعب فريق عمل من 8 عمال	33	عشواني داخل الغابة المجاورة و كذلك انتشار النقط السوداء.
بني منصور	20811	0.07 طن في اليوم 0.3 كيلوغرام للفرد في اليوم	طن في اليوم	يفقر مركز الجماعة لوسائل جمع وتدبير النفايات المنزلية	00	عشواني
بني سلمان	24217	0.64 طن في اليوم 234.64 طن في السنة بمعدل 0.68 كيلوغرام للفرد في اليوم	طن في اليوم	شاحنة من حجم 6 متر مكعب تعمل بمعدل 5 أيام في الأسبوع بمعدل 6 ساعات في اليوم	100	عشواني
تاسيفت	7363	0.75 طن في اليوم	طن في اليوم		00	عشواني
تاهموروت	26748	0.13 طن في اليوم 0.3 كيلوغرام للفرد في اليوم	طن في اليوم		00	عشواني و موزع على 8 نقط سوداء
بني فللوم	10378	0.36 طن في اليوم 0.3 كيلوغرام للفرد في اليوم	طن في اليوم		00	عشواني و موزع على 5 نقط سوداء

الجامعة	عدد الساكنة	كمية النقىيات الصلبة	الوسائل	النحوة	المطرح العمومي
				النحوة	النحوة
فييفي	8104	0.7 طن في اليوم بمعدل 0.71 كيلوغرام للفرد في اليوم	شاحتين من حجم 1 متر مكعب و4 متر مكعب، وفريق العمل مكون من 7 عمال يعملون لمدة 5 أيام / الأسبوع	00	عشوانى 73,47
المنصورة	15820	250.29 طن في السنة بمعدل 0.9 طن في اليوم بمعدل 0.54 كيلوغرام للفرد في اليوم	جرار من حجم 3 متر مكعب فريق العمل : 3 عمال	75	عشوانى على شكل نقط السوداء موزعة بجانب التجمعات السكنية 42,36
بني صالح	11365	0.29 طن في اليوم بمعدل 0.3 كيلوغرام للفرد في اليوم		00	عشوانى 185,49
أهتمار	10574	32.1 طن في اليوم بمعدل 0.72 كيلوغرام للفرد في اليوم	شاحنة من حجم 6 متر مكعب . فريق عمل من 5 عمال	100	عشوانى بالقرب من البحر 185,49
بني بوزرة	16568	938.54 طن في السنة بمعدل 2.57 طن في اليوم 0.54 كيلوغرام للفرد في اليوم	شاحنة من حجم 3 متر مكعب، فريق عمل مكون من 7 عمال، استئجار عمال مؤقتين خلال فترة الإصطياف	100	عشوانى جد قريب من البصر 45
واد ملحة	13639	187.71 طن في السنة بمعدل 0.51 كيلوغرام للفرد في اليوم	شاحنة من حجم 3 متر مكعب، فريق عمل يتكون على الأقل من 4 عمال	100	عشوانى 325,84
بني أحمد الغربية	12978	0.04 طن في اليوم بمعدل 0.3 كيلوغرام للفرد في اليوم		00	عشوانى هش 154,68
بني أحمد الشرقية	12866	0.86 طن في اليوم بمعدل 0.67 كيلوغرام للفرد في اليوم	شاحنة من حجم 6 متر مكعب فريق عمل مكون من 22 عامل	100	عشوانى 357,78
أوزكان	16772	0.11 طن في اليوم بمعدل 0.3 كيلوغرام للفرد في اليوم	فريق العمل مكون من 04 عمال	00	عشوانى 140
هنتيهة	12812	949 طن في السنة 2.6 طن في اليوم 0.69 كيلوغرام للفرد في اليوم	شاحنة من حجم 5 متر مكعب فريق العمل من 12 عامل	100	عشوانى داخل وسط طبيعى هش 385,6
السطيحات	12034	525.6 طن في السنة 1.44 طن في اليوم 0.7 كيلوغرام للفرد في اليوم	شاحنة من حجم 3 متر مكعب فريق العمل من 6 عمال بالإضافة إلى عمال موسميين خلال فصل الإصطياف	100	عشوانى يستقبل النقىيات الصلبة لجميع جماعات مجموعة الأخماس يتواجد داخل غابة طبيعية 217,69
الدردارة	11547	189.8 طن في السنة 1.56 طن في اليوم 0.75 كيلوغرام للفرد في اليوم	شاحتين من حجم 13 متر مكعب وأخر 5 متر مكعب، شاحنة صفرى من حجم 1.5 متر مكعب هي وسائل العمل بالنسبة لمجموعة الأخماس تستفيد منها الجماعة لمدة يومين في الأسبوع وللجماعة 8 عمال للنظافة	69	عشوانى نفس مطرح مجموعة الأخماس 44,04
بني دركول	14779	2.23 طن في اليوم 0.41 كيلوغرام للفرد في اليوم	نفس وسائل مجموعة الأخماس تستعمل لمدة يومين في الأسبوع فريق العمل يتكون من 6 عمال	100	عشوانى نفس مطرح مجموعة الأخماس 172,27
الفدير	7284	203.3 طن في السنة 0.56 طن في اليوم 0.64 كيلوغرام للفرد في اليوم	نفس وسائل مجموعة الأخماس تستعمل لمدة يوم واحد في الأسبوع فريق العمل يتكون من 6 عمال	100	عشوانى نفس مطرح مجموعة الأخماس 144,58
تناقوب	9236	40.67 طن في السنة 0.11 طن في اليوم 0.8 كيلوغرام للفرد في اليوم	نفس وسائل مجموعة الأخماس تستعمل لمدة يوم واحد في الأسبوع فريق العمل يتكون من 4 عمال	100	عشوانى نفس مطرح مجموعة الأخماس 244,6
باب تازة	28713	5.58 طن في اليوم 0.87 كيلوغرام للفرد في اليوم	نفس وسائل مجموعة الأخماس تستعمل لمدة ثلاثة أيام في الأسبوع فريق العمل يتكون من 6 عمال	100	عشوانى نفس مطرح مجموعة الأخماس 244,6
شفشاون	42786	36.08 طن في اليوم 0.8 كيلوغرام للفرد في اليوم	تدبير مفوض	100	مطرح عمومي

3- معطيات عن بعض المطارات بالإقليم و مدى تأثيرها على المجال البيئي للإقليم :

النطاق	مساحته بالكلم	الموقع	ملاحظات عن المطر
شفشاون	22603	- بجوار الساكنة . - بجوار المقالع. - بجوار منتزه تلассوطان. - على بعد 160 متراً من الساكنة. - على بعد 2 كيلومتر عن مركز المدينة.	- مخاطب بسياج . - تواجد شبكة لجمع الليكسيفيا .
باب تازة (وهو نفس مطرح مجموعة الأهماس 5 جماعات)	22319	- داخل غابة طبيعية . - على بعد 1200 متراً عن الساكنة. - على بعد 7 كيلومتر من مركز باب تازة.	- يتواجد بترباب جماعة بنوي دركول . - مخاطب بسياج . - لا يخضع لتدبير خاص . - غياب شبكة تصريف مياه الأمطار . - غياب شبكة تجميع الليكسيفيا .
سطيفات	7931	- بجوار غابة . - بجوار البحر - بالقرب من الطريق الوطنية رقم 16.	- لا يخضع لتدبير خاص . - غياب السياج . - غياب شبكة تصريف مياه الأمطار . - غياب شبكة تجميع الليكسيفيا .
هنيبة	2158	- بجوار غابة . - على بعد 650 متراً من الساكنة . - على بعد 5,5 كيلومتر من هنيبة . - قريب من الطريق الوطنية رقم 16	- لا يخضع لتدبير خاص . - غياب السياج . - غياب شبكة تصريف مياه الأمطار . - غياب شبكة تجميع الليكسيفيا .
بني أحمد الشرقية	1589	- بجوار أراضي زراعية . - على بعد 200 متراً من الساكنة . - على بعد 500 متراً من مركز بني أحمد الشرقية . - بالقرب من الطريق الجهوية رقم 419	- لا يخضع لتدبير خاص . - غياب السياج . - غياب شبكة تصريف مياه الأمطار . - غياب شبكة تجميع الليكسيفيا .
واد الملحة	1955	- بالقرب من الطريق الجهوية رقم 419 . - بجوار غابة . - بجوار واد أودور . - على بعد 180 متراً من الساكنة . - على بعد 800 متراً من مركز واد الملحة .	- لا يخضع لتدبير خاص . - غياب السياج . - غياب شبكة تصريف مياه الأمطار . - غياب شبكة تجميع الليكسيفيا .
بني بوزرة	8500	- بالقرب من الطريق الوطنية رقم 16 - بجوار الغابة . - بجوار البحر .	- لا يخضع لتدبير خاص . - غياب السياج . - غياب شبكة تصريف مياه الأمطار . - غياب شبكة تجميع الليكسيفيا .
أمتار	1311	- بالقرب من الطريق الوطنية رقم 16 - بالقرب من الغابة . - بالقرب من واد العالج . - على بعد 1800 متراً من الساكنة . - على بعد 10 كيلومترات من مركز أمغار .	- لا يخضع لتدبير خاص . - غياب السياج . - غياب شبكة تصريف مياه الأمطار . - غياب شبكة تجميع الليكسيفيا .
فييفي	129	- بجوار الطريق الإقليمية رقم 4107 . - بالقرب من مزارع الأشجار المثمرة . - على بعد 50 متراً من الساكنة و 100 متراً من مركز المنصورة	- لا يخضع لتدبير خاص . - غياب السياج . - غياب شبكة تصريف مياه الأمطار . - غياب شبكة تجميع الليكسيفيا .
خميس المضيق جماعة بني سلمان	515	- بالقرب من الطريق الإقليمية رقم 4111 - داخل الغابة . - على بعد 600 متراً من الساكنة . - على بعد 2,5 كيلومتر من مركز خميس المضيق .	- لا يخضع لتدبير خاص . - غياب السياج . - غياب شبكة تصريف مياه الأمطار . - غياب شبكة تجميع الليكسيفيا .
بني سلمان	185	- بالقرب من الطريق الإقليمية رقم 4111 - بدخل مركز أسيفان . - بالقرب من شلال هاني . - قرب غابة .	- لا يخضع لتدبير خاص . - غياب السياج . - غياب شبكة تصريف مياه الأمطار . - غياب شبكة تجميع الليكسيفيا .
باب برد	41479	- بالقرب من الطريق الوطنية رقم 2 . - بجوار الغابة . - على بعد 850 متراً من دوار تلهزيت . - على بعد 5 كيلومتر من مركز باب برد .	- لا يخضع لتدبير خاص . - غياب السياج . - غياب شبكة تصريف مياه الأمطار . - غياب شبكة تجميع الليكسيفيا .
بني رزين	4650	- بجوار الطريق الإقليمية رقم 4113 - داخل الغابة . - على بعد بضع أميال من دوار . - على بعد 2,5 كيلومتر من مركز بني رزين .	- لا يخضع لتدبير خاص . - غياب السياج . - غياب شبكة تصريف مياه الأمطار . - غياب شبكة تجميع الليكسيفيا .

A photograph of a vast, sprawling landfill. The foreground is filled with a dense, chaotic pile of discarded plastic bags, bottles, and other waste materials. Several white storks are scattered across the trash, some standing and some flying. In the middle ground, a dark brown dog stands amidst the debris. The background shows a hilly landscape under a cloudy sky.

نتائج الرصد الميداني محور النفايات



إنه لمن المأثور حالياً أن نرى أن حرق النفايات هو الوسيلة الشائعة المعتمدة للتخلص من النفايات الصلبة في الإقليم، هذه الطريقة في التخلص من النفايات عشوائية وغير مستدامة ولها آثار كبيرة على الصحة العامة والبيئة.

ويشكل حرق النفايات مصدر قلق صحي خاص بسبب كمية الديوكسينات الكبيرة التي تنتج أثناء عملية الحرق. إذ يعد الديوكسين من الملوثات البيئية شديدة السمية التي يتم تحريرها عند حرق النفايات المنزلية، أكثر الديوكسينات التي يتم إصدارها في الهواء أثناء عملية الحرق ينتهي بها المطاف إلى التربة على أوراق النباتات الخضراء وبالتالي دخولها في السلسلة الغذائية عبر أكلها من قبل الحيوانات الحلوة مثل الأبقار والأغنام والماعز مما ينتج عنه تخزين الديوكسينات وتراكمها في الأنسجة الدهنية لهاته الحيوانات. وبمجرد حدوث ذلك، يصبح من الصعب التخلص من الديوكسينات ويكون الإنسان، في المقام الأول، الأكثر عرضة لخطر الديوكسينات من خلال تناوله اللحوم ومنتجات الألبان الأخرى، وخاصة تلك التي تحتوي على نسبة عالية من الدهون.

إضافة إلى ذلك فإن الحرق يرفع من نسبة الغازات الدفيئة في الجو مما يساهم في الرفع من درجة حرارة الأرض وبالتالي المساعدة في الرفع من وتيرة التغيرات المناخية التي تؤدي إلى مجموعة من الكوارث الطبيعية (الفيضانات، الجفاف، ذوبان الثلوج في القطبين...).



يُبيّن التشخيص والزيارات الميدانية لمجموعة من الجماعات الترابية بالإقليم، عدم احترام المعايير والشروط البيئية في تدبير النفايات، حيث نجد غياب برنامج يومي لجمع النفايات وعدم وجود مطارح مجهزة لاستقبال هذه النفايات، فكل المطارح بدون استثناء توجد في أوساط طبيعية ذات أهمية إيكولوجية عالية. كما أن هذا القطاع لا يحظى بالأولوية من طرف الجماعات الترابية التي تحمل مباشرة مسؤولية تدبيره.



ما زالت بعض المراكز الاقرية تعرف تراكم الأزبال حول المحلات والمطاعم أو ترمي في المجاري المائية؛ بصفة عامة الأزبال غيرت من طبيعة المجال بكل من المراكز الاقرية والدواوير الكبرى والمتواسطة؛ أكبر المراكز الاقرية بالإقليم تضم مطاحن عشوائية منتشرة في الطرق والغابات المجاورة.



العديد من المطارات العشوائية لا تخضع للمعايير المعتمدة وتتوزع على طول الطرق الوطنية والجهوية والإقليمية؛ جل الجماعات اختارت مطارات لمراكزها القروية بداخل أو جانب أوساط طبيعية هشة؛ مطارات عشوائية كالفطر على طول الساحل المتوسطي للإقليم، بجانب الواد، بجانب الغابة والكل مآل البحر عند سقوط الأمطار.



ينتج عن تكديس النفايات عصارة سائلة تسمى باللليكسيفيا، وتحتوي على عدة مواد ملوثة كالجراخيم، المعادن الثقيلة والمواد الكيميائية ... مما يؤثر سلباً على متاعبيات التربة (فونة وفلورة) ويمكن وصولها إلى الفرشاة المائية لتلوث المياه الجوفية والآبار.



تحليل التدبير الحالي للنفايات الصلبة

- يتميز تدبير قطاع النفايات الصلبة بالجماعات الترابية بالإقليم بما يلي :
- أ- مطارح عشوائية تغيب فيها أدنى القواعد والمعايير المعتمدة في المجال;
 - ب-معظم هذه المطارح توجد بالقرب أو داخل أوساط طبيعية (الغابة ، البحر ، الواد ، المزارع ...) - لا يخضع لتدبير خاص;
 - ج-مطارح غير مسيجة؛ لا تخضع لتدبير خاص، تغيب فيها شبكة صرف مياه التساقطات المطرية وكذلك شبكة تجميع الليكسيفيا؛
 - د-غياب برامج تحسيسية موجهة بالأساس إلى الساكنة؛
 - ه-آليات ووسائل جمع ونقل وتدبير النفايات الصلبة متهاكلة أو شبه منعدمة؛
 - و-الخدمات المقدمة من طرف الجماعات تغيب فيها المهنية؛
 - ز-فرق العمل غير مؤهلة ومحترفة ومرافقه ببرامج الدعم والتقويم متواجدة بأعداد قليلة؛
 - ح-غياب رؤية واضحة على المدى الطويل لدى معظم الجماعات الترابية القروية بخصوص تدبير النفايات الصلبة؛
 - ط-هناك مبادرات تقوم بها بعض الجماعات، لكن لا تلقى الدعم اللازم؛
 - ي-البنية الجغرافية لتراب الجماعات لا تسمح غالبا بتوفير بعض المعايير الازمة لخلق مطارح تحترم البيئة.



خلاصات

يمكن تلخيص الوضعية الحالية لتدبير مجال النفايات الصلبة وبالخصوص المتنزلي منها في النقط التالية :

- أ- مسؤولية تدبير النفايات المتنزلي حاضرة فقط عند إدارات الجماعات الحضرية;
- ب- المسؤوليات محدودة في مجهودات مسؤولي المصالح الجماعية بالنسبة للمراكز القروية;
- ج- غياب مفهوم التدبير المندمج، والترابط والتكامل بين مختلف الفاعلين بالجماعات، يؤدي إلى إضعاف فعالية تدبير المجال على مستوى الجماعات رغم المجهودات المبذولة؛
- د- معيقات هالية : هي زانيات الجماعات لا تسهم بتنمية الوسائل والتركيبة البشرية الازمة للتدبير المعقلن لمجال النفايات المتنزلي، مع العلم أن القيمة المالية الموجهة من طرف جماعة شفشاون لتدبير النفايات المتنزلي تمثل 62.4% من مجموع المصادر الموجهة لتدبير النفايات الصلبة بالإقليم.





توصيات



1

ضرورة تفعيل قانون ٢٨-٠٠ الذي يهدف إلى تنظيم عمليات جمع النفايات ونقلها ومعالجتها وتنميتها، كما يدعو إلى ضرورة اعتماد التخطيط وطنياً وجهويًا ومحلياً في مجال التدبير؛

2

إن الجماعات المحلية باعتبارها المسئول الأول عن تدبير هذا القطاع والمجلس الإقليمي والسلطات الوصية مدعوون عاجلاً إلى تفعيل المخطط الإقليمي لتدبير النفايات الذي أعقب الدراسة التقنية المعدة من طرف مكتب الدراسات SEAU-GLOBE سنة 2017؛

3

ضرورة تكثيف الحملات التحسيسية لتوعية الساكنة بالمخاطر التي تهدد مجالهم الحيوي والطبيعي سواء ما يتعلق بالغابة أو الماء أو الساحل؛

4

التفكير في حلول عملية وجدية لموضوع مطارات النفايات الصلبة بالإقليم؛

5

موضوع مطارات النفايات الصلبة إقليمياً يكتسي أهمية حيوية؛

6

البحث عن إمكانية احتواء مشكلة النفايات السائلة خاصة تلك الناتجة عن معاصر الزيتون.

- المديرية الجهوية للمياه والغابات
- المديرية الإقليمية للمياه والغابات
- المديرية الإقليمية للصحة
- المديرية الإقليمية للتربية الوطنية
- المديرية الإقليمية للفلاحة
- وكالة الحوض المائي اللوكوس
- الجماعات الترابية لإقليم شفشاون
- جماعة شفشاون
- قانون الماء
- قانون الساحل
- قانون الغابة
- قانون تدبير النفايات
- تقارير وكالة الحوض المائي اللوكوس
- تقارير خرجات الرصد في إطار مشروع المبادرة الترافعية لجمعية الحماة البيضاء بشراكة مع جمعية تلسمطان
- الميثاق الوطني للبيئة و التنمية المستدامة ، وزارة العدل ، مديرية التشريع، مارس 2014
- مقال جريدة الصباح عدد 12 أكتوبر 2017
- مقال مغربس يوم 01 - 08 - 2017
- تقارير اللقاءات التشاورية مع جمعيات المجتمع المدني و ادارات المصالح الخارجية والمنتخبون في إطار مشروع المبادرة الترافعية لجمعية الحماة البيضاء بشراكة مع جمعية تلسمطان
- تقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما 2018
- تقرير منتدى الأمم المتحدة المعنى بالغابات 20 يناير 2017
- المجلس الاقتصادي والإجتماعي، الأمم المتحدة
- صك الأمم المتحدة المتعلق بالغابات 199/70 ، الأمم العامة للأمم المتحدة ديسمبر 2015
- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 200/67 ، ديسمبر 2012،اليوم الدولي للغابات
- كتاب حالة الغابات في العالم
- كتاب مسارات الغابات نحو تحقيق التنمية
- مرسوم رقم 503.04.2 الصادر في 21 ذي الحجة 1425هـ (فاتح فبراير 2005) بتحديد اختصاصات وتنظيم المندوبية السامية لل المياه والغابات ومحاربة التصحر؛
- القطاع الغابوي بإقليم شفشاون ، المؤهلات والإكراهات واستراتيجية المحافظة على الموارد وتنمية الموارد الغابوية؛
- اشكالية تطور القطاع الغابوي ، الواقع الحلول والأفاق ، يوم دراسي بمجلس النواب ، 16 أبريل 2014؛
- www.environnement.gov.ma/ar/
- www.google.com/earth/



USAID
FROM THE AMERICAN PEOPLE

